الضمائرُ المختلَف في محلِّها الإعرابي عند النحويين

"جمعا ودراسة"

إعداد الدكتور

أم هاشم محمد السيد متولى

مدرس بقسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ،الزقازيق

من ١٠٢١ إلى ١٠٨٤

الضمائرُ المختلَف في محلِّها الإعرابي عند النحويين

"جمعا ودراسة"

أم هاشم محمد السيد متولى
قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، جامعة الأزهر ،الزقازيق.جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني : Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg

ملخص البحث
هذا بحثٌ يكشفُ عن خلافِ النَّحويينَ في الموضع الإعرابي للضمائر المتَّصلة والمنفصلة ، وقد اتبعتُ في ذلك المنهجَ الوصفيَّ والتاريخي والتَّحليلي في مناقشةِ المسألةِ وتحليلِها بذكر رأيِ النُّحاةِ فيها، وذكرِ أدلَّتِهم التي احتجوا بها، كما اتبعتُ المنهجَ الاستقرائي في تتبعِ آراءِ النَّحويينَ وأقوالِهم من كتبهم الأصلية، والكتب التي نقلت عنهم، وجاء البحثُ بعنوان: "الضَّمائر المختلف في محلها الإعرابي جمعا ودراسة"، و كان الهدفُ من البحثِ: عرضَ آراءِ النُّحاةِ حولَ الضَّمائر المتصلة والمنفصلة، وجمع كل ما يتعلق بمحل الضمير في بحث واحد بالرجوع إلى كتبِ التُّراثِ، والكشف عن التوجيه النَّحوي للنُّحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه إعراب متعددة حول الضمائر.
وقد قمتُ بعملِ تمهيد للبحث، ذكرتُ فيه التعريفَ بالضَّمير وأهمَّ أحكامِه، ثم قسَّمتُ البحثَ عدة مطالب، ثُمَّ ذيلتُ البحثَ بالخاتمة الَّتي ضمَّتْ نتائجَ البحثِ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ فهرسا للموضوعات وآخر للمصادر والمراجع.
والحمدلله رب العالمين،،،

الكلمات المفتاحية: الضمائر ، المختلف ، محلها الاعرابي ، جمعا ، ودراسة

The different pronouns in their syntactic place for grammarians

"Collection and study"

Umm Hashem Mohamed El-Sayed Metwally
Linguistics Department, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Zagazig Arab Republic of Egypt.

Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg:E-mail

Research Summary

This research reveals the disagreement of the grammarians in the parsing subject of Relative and separate pronouns, and I have followed the descriptive, historical and analytical method in discussing the issue and analyzing it by mentioning the opinion of the grammarians in it and mentioning their evidence that they used as evidence. And the books that were quoted from them, and the research came under the title:

(Different pronouns in their place in parsing, collection and study)

The aim of the research was to present the opinions of the grammarians about the Relative and separate pronouns and to collect everything related to the place of the pronoun in one research to the heritage books and to reveal the grammatical guidance of the grammarians in what they went to in terms of multiple expressions about the pronouns. An introduction to the research, in which the definition of the pronoun and the most important provisions was mentioned, then the research was divided into several demands, then the research was appended to the conclusion that included the results of the research and then mentioned an index of topics and another of sources and references.

Praise be to Allah the Lord of the worlds

key words:Opening words: pronouns, different, in Arabic, plural, and study

المقدمـــــة:

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصــلاةُ والســلامُ علــى أشــرفِ الأنبيــاءِ والمرسلينَ ، سيدنا محمدٍ بن عبدِ الله وعلى آلِه وأصحابهِ الغــرِّ الميــامين، ومَن سارَ على دربِهم واتَّبعَ نهجَهم إلى يومِ الدين، إنَّه مــن يهــدهِ اللهُ فــلا مضلَّ له، ومن يُضللِ اللهُ فما له من هادٍ.

أما بعد:

فإنَّ علمَ النَّحوِ والصَّرفِ مِن أجلِّ العلومِ قدرا؛ فلا يَخفى على أحدٍ مــا لهذينِ العِلمَينِ من قيمةٍ عاليةٍ، وخاصة لمن تأهلَّ للنظرِ والاجتهادِ، واهــتمَّ بمسائل الخلافِ النَّحوية والصرفية.

وقدْ ترك العلماءُ لنا تراثا عظيما من الكتب والمؤلفات التــي تخــدم العربيةَ، فأردتُّ أن أنالَ شرفَ الذين خاضوا هذا الخِضَمَ العظيمَ وأن أقدمَ بحثا أجمع فيه ما تفرقَ شملُه في كتب النُّحاةِ من ضــمائرَ اختلــف النُّحــاةُ فــي موضعها الإعرابي، فجاء البحث بعنوان: (الضمائرُ المختلــفُ فــي محلِّهــا الإعرابي عند النحويين جمعا ودراسة).

أهداف البحث:

أولا:عرض آراء النُّحاة حول الضمائر المنفصلة والمتصلة.

ثانيا: جمع كل ما يتعلق بالموضع الإعرابي للضمير في بحث واحد بالرجوع إلى كتب التراث.

ثالثا: الكشف عن التَّوجيه النَّحوي للنُّحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه إعــراب متعددة حول الضَّمائر.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، وذلك كما يأتي:

أولا: أضعُ عنوانا مناسبا للمسألة.

ثانيا: تفصيل القول في المسألة الخلافية، فأعرض خلاف النحاة في الموضع الإعرابي للضمائر مع ذكر النصوص التي تؤيد كل مذهب ، وتحليل تلك الخلافات.

ثالثا: نسبة الآراء إلى قائليها من كتبهم أو الكتب الَّتي نقلَتْ عنهم.

رابعا: بعد مناقشة الآراء وأدلتهم ، أقوم بترجيح ما يراه البحث راجحا.

خطة البحث:

لقد انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، واثني عشر مطلباً، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع وآخرَ للمحتويات.

المقدمة: ذكرت فيها الهدفَ من البحث، والخطةَ التي قامَ عليها البحث، ثم ذكرت المنهج الذي سرت عليه، وذيلت ذلك بالدراسات السابقة للبحث.

التمهيد: ذكرتُ فيه التعريفَ بالضمير وأهمَّ أحكامه.

ولتعذر تقسيم البحث إلى أبواب أو فصول أو مباحث جعلته في عدة مطالب بحيث تكون كل مسألة من مسائله مطلبا.

-المطلب الأول: الضمير المتصل بعد (لولا).

-المطلب الثاني: الضمير بعد (عسى).

-المطلب الثالث: ياء المخاطبة المؤنثة.

-المطلب الرابع: العائد من صلة(أل).

-المطلب الخامس: الضمير بعد (إلا) الاستثنائية.

-المطلب السادس: الضمير بعد قطْ وقدْ.

-المطلب السابع: الواوفي لغة (أكلوني البراغيث).

- المطلب الثامن: ضمير الفصل.

-المطلب التاسع: ضمير الشأن أو القصة.

-المطلب العاشر: ضمير النَّصب المنفصل الواقع بعد ضمير النَّصب المتصل.

المطلب الحادي عشر: الضمير بعد الاسم الظاهر.

-المطلب الثاني عشر: الكاف من (إياك وأخواتها).

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث ثم ذيلتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع وآخر للمحتويات.

الدراسات السابقة:

لا يُوجَدُ بحثٌ على – حد علمي– قدْ جمعَ بينَ دفتيه الضَّمائر المختلف في محلها الإعرابي، المتصل منها أو المنفصل، وما وجدته قد اختلف عمَّا أسعى إليه في بحثي ، ويتمثل فيما يأتي:

الأول: خلاف النُّحاة في الضَّمير المنفصل جمعا ودراسة، د/ محمد إبراهيم محمد بخيف، ٢٠١٩م.

وقد اختلف عن موضوع بحثي فيما يأتي:

أولا: تناول الباحث الضمير المنفصل فقط، وقد تناولته في بحثي بالإضافة إلى الضمير المتصل.

ثانيا: تناول الباحث الخلاف في أصلية الحروف في بعض الضمائر.

ثالثا: الخلاف في جواز اتصال الضمير وانفصاله.

رابعا: خلاف النحاة في الضمير من (إياك)، هل الضمير (إيا) أو (الكاف)، وما يشبه ذلك، بخلاف ما تناولته في بحثي فقد قمت على دراسة خلاف النُّحاة في محلِّ الضَّميرِ.

الثاني: توجد أبحاث قد تناولت ضميرا واحدا ، منها: ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف، رسالة ماجستير، إعداد/ سالم محمد علي خليفة، إشراف د/ علي الريح جلال الدين ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

التمهيد

وفيه:

التعريف بالضمير وأقسامه وأهم أحكامه

التعريف بالضمير

هوَ الاسمُ الجامدُ المبني، الموضوع لتعيينِ مسمَّاه، مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، ويسميه البصريُّونَ ضميرا ومضمرا، ويسميه الكوفيون مكنيًّا، وكناية([1]).

أقسامه:

وينقسم الضمير من حيث الظهور والخفاء إلى مضمر مستكن، وبارز، فالمستكن هو: ما جعلوه في النية كالضمير في نحو: أفعلُ، ونفعلُ، وتفعلُ وافعلْ([2]).

والبارز هو: إما مُتَّصل ، نحو: أكرمتك، أومنفصل، نحو: إيَّاك نعبد.

فالمتصل هو ما لا يبتدأ به، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختصُّ بمحلِّ الرَّفعِ(٣)، وهو خمسة ألفاظ: (تاء) الفاعل المضمومة أو المفتوحة في نحو: قمتُ، وقمتَ، والألف الدَّالة على الاثنين أو الاثنتين، نحو: قاما، وقامتا، والواو الدَّالة على جمع المذكر نحو: قاموا، ونون النسوة، كقمنَ، وياء المخاطبة، نحو: قومي في الأمر، وتقومين في المضارع.

---

[1]) ينظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري ٩٧/١، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠).

[2]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١، طبع بأمر المشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

٣) ينظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري ٩٩/١.

الثاني: ما يشترك بين محلِّ النَّصبِ والجر، نحو: (ياء) الملكية التي محلها النَّصب أو الجر في نحو قوله-عزوجل- "فَيقُولُ رَبِّي أكرمَنِ"(٤).

، (كاف) الخطاب نحو قوله-عزوجل-"ما ودَّعَكَ رَبُّكَ"(٥).

وهاء الغائب، نحو: "قَالَ لَهُ صاحِبُهُ وهُوَ يُحَاوِرُهُ"(٦).

الثالث: ما يشترك بين محل الرَّفعِ والجرِّ والنَّصب، وهو (نا) الدَّالة على الفاعلين ، نحو قوله-عزوجلَّ-"رَبَّنَا إنَّنَا سَمِعنَا"(٧).

والمنفصل: يقع مرفوعا ومنصوبا، فالمرفوع نحو: أنا وهو وأنت وفروعها.

والمنصوب نحو: إياي، وإيانا، وإياكما، إياهما ، إياكم، إياهم ، إياكن، إياهنَّ(٨).

أهم أحكام الضمير

أولا: لا يُؤتى بضمير منفصل إلا لمانعٍ منعَ من الإتيان بضميرٍ مُتَّصلٍ، وذلك لأنَّ الضَّميرَ قد وضع على الاختصار، والمُتَّصل أخصر من المنفصل(٩)، وهذه الموانع هي:

-أن يكونَ العاملُ غيرَ ملفوظٍ به، لكونه معنويا نحو: أنا قائمٌ، وإمَّا لكونه محذوفا، نحو: إن أنتَ قمتَ أكرمتُك.

---

٤) سورة الفجر: من الآية: ١٥.

٥) الضحى: آية: ٣.

٦) الكهف: من الآية: ٣٧.

٧) آل عمران: من الآية: ١٩٣.

٨) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٨٦/١ ، ت. د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣، التصريح ١٠٦/١.

-أن يقعَ بينَ الضَّميرِ وعامله فاصلٌ، لا يتأتى وقوعُه إلا هنالكَ كـ(إلَّا) في الحصر، نحو: ما قام إلا أنا، واللام الفارقة، نحو: إن قمتَ لأنتَ، وإن قعدَ لأنا(١٠).

-أن يتقدم العامل على عامله لموجب اقتضى ذلك، نحو: إيَّاك نعبد، وإيَّاك نستعين، فإنَّه تقدم لغرض قصر العبادة عليه-سبحانه-.

-أن يكون الاتصال سببا في حدوث لبس، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربه أنا، فلو اتَّصل الضمير لأوهم أنَّ الضارب هو الرجل لا أنتَ، فلم يكن بد من انفصاله.

-كون العامل لم يتحقق له شرط العمل، كـ(يا) التي للنداء، فإنَّك تقول: يا إيَّاك، ولا تقول: ياكَ(١١).

ثانيا: الضمائر كلها مبنية، لشبهها بالحروف في الوضع؛ لأنها تكون على حرف أو حرفين، وإما في المعنى؛ لأنَّها تتضمن معنى الخطاب والغيبة والتكلم، وهي من معاني الحروف، وإمَّا لأنَّها أشبهت الحرف في الافتقار، وقيل غير ذلك(١٢).

هذا، وقد وقع الخلاف في الموضع الإعرابي لبعض الضمائر، وهذا ما تناولته في بحثي هذا الذي جاء بعنوان: "الضمائر المختلف في محلها الإعرابي عند النحويين جمعا ودراسة" ، والله أسال العونَ والسدادَ، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

---

١٠) ينظر: التصريح ٩٨/١

١١) ينظر: المقاصد الشافية ٢٨٦/١.

١٢) ينظر: التصريح ١٠١/١.

المطلب الأول
الضميرُ المُتّصلُ بعدَ (لولا)

تُعدُّ (لولا) حرف امتناعٍ لوجودٍ، ويأتي بعدَه المبتدأ، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، والخبرُ محذوفٌ لدلالة الكلام عليه، وإن جاءَ بعدَه ضميرٌ ينبغي أن يكونَ ضميرَ رفعٍ منفصلا([١٣])؛ لأنَّه في موضع المبتدأ، نحو: قوله-تعالى- "لَولَا أَنتُم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ"([١٤])، وأمَّا الضَّميرُ المُتَّصلُ، فإنَّ الأصلَ عدمُ وقوعِهِ بعدَ (لولا) إلا في الضرورة، وما جاء من ذلك فقد وقعَ في إعرابِه خلافٌ.

الخلاف في محله الإعرابي:

اختلف النُّحاةُ في محل الضمير المتصل بعد"لولا" على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين([١٥]): وهو أنَّ الضمير في (لولاك) في محل جر، وأنَّ عاملَ الجرِّ هو (لولا).

---

[١٣]) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ص١٧٥٦، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ -١٩٩٨م). المقاصد الشافية ١٩٧/٦.

١٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري : ص٥٤٨، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك،

[١٤]) سبأ: من الآية: ٣١.

١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري : ص٥٤٨، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، رصف المباني في شرح حروف المباني للمالقي ص٢٩٦، ت. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الارتشاف ص١٧٥٧، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٦٠٤، ت. د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٤٥٢/٣، ت.د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ، مطابع السياسة – الكويت.

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم...وذلك لولايَ ولولاكَ، إذا أضمرتَ الاسمَ فيه جُرَّ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ: لولا أنتَ، كما قال سبحانه: "لَولَا أَنتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"، ولكنَّهم جعلوه مضمراً مجروراً"([١٦]).

وقد أشار الأنباري إلى مذهبهم بقوله: "ذهب البصريون إلى أنَّ الهاء والكاف في موضع جر بـ(لولا)"([١٧]).

وخصَّ ابن عصفور (لولا) بجر المضمر([١٨]).

وقال أبو حيان: "ومذهب سيبويه أنَّ الضمير مجرور الموضع، ومذهب الأخفش والكوفيين أنَّهُ مرفوع الموضع"([١٩]).

واستدلوا بما يأتي :

أولا: أنَّ (الياء والكاف) لا تكونان علامة مضمر مرفوع، وأنَّ (لولا) ليس فعلا حتى تنصب ما بعدها، فوجب كون ما بعدها في موضع جر([٢٠]).

ثانيا: أنَّ الخروجَ بالحرف أَوْلَى من الخروج بالاسمِ؛ لأنَّ الحرفَ أضعفُ من الاسمِ([٢١]).

---

[١٦]) الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤.

[١٧]) الإنصاف ص٥٤٨.

[١٨]) ينظر: المقرب لابن عصفور الإشبيلي ١/١٩٣، ت. أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م-١٣٩٢هـ.

[١٩]) الارتشاف : ص١٧٥٧.

٢٠) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٣٧٣، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، الإنصاف ص٥٥١.

٢١) ينظر: رصف المباني ص٢٩٦.

ورُدَّ عليهم بأنَّ ما ذهبوا إليه فيه تكلُّف؛ لأنَّ فيه تجريداً لـ(لولا) مِن شرطيتها.

القول الثاني: مذهب الكوفيين والأخفش: وهو أنَّ الضمير في (لولاك) في محل رفع مبتدأ، وأنَّ (لولا) غيرُ جارَّة[٢٢].

وإلى قولهم مالَ الأنباري، حيثُ قالَ: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الياء والكاف في (لولاي، ولولاك) في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين...والصَّحيحُ ما ذهب إليه الكوفيونَ"[٢٣].

ووافقهم المالقي في قوله: "والأظهرُ عندي مِن هذينِ القولين قولُ الأخفشِ لوجهين: أحدهما: أنَّا إذا جعلنا (لولا) حرفَ جرّ، فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أنَّا إذا جعلنا(لولا) حرف جر فتحتاج إلى ما تتعلق به، إذ ليست زائدةً كالباءِ في (بحسبِك)"[٢٤].

واستدلوا بما يأتي:

أولا: أنَّ استعارةَ علامة المخفوض للمرفوع جائزٌ، كما يُستعار علامة المنصوب للمرفوع في نحو: عساكَ، أي: أنَّه كما جاءت الكافُ وهي علامة النَّصبِ في موضع اسم (عسى) وهو الرفعُ، جازَ أن تكونَ الياءُ والكافُ في (لولايَ ولولاكَ) في موضع الرَّفعِ.

---

٢٢) ينظر: الإنصاف ص٥٤٨، رصف المباني للمالقي ص٢٩٦، الارتشاف ص١٧٥٧، الجنى الداني للمرادي ص٦٠٤، مغنى اللبيب لابن هشام ٤٥٢/٣، ت. د/عبداللطيف الخطيب، الكويت، ط.أولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، المقاصد الشافية ٢٠٠/٦.

٢٣) ينظر: الإنصاف ص٥٤٨-٥٥١.

٢٤) رصف المباني ص٢٩٦.

ثانيا: أنَّهم عكسوا في : ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا، فمجيء المرفوع في موضع المجرور يُؤكِّدُ جوازَ مجيءِ المجرورِ في موضع المرفوع، نحو: لولايَ، ولولاك ، ويكون موضعَه الرَّفعُ(٢٥).

-ثالثا: أنَّ الياءَ والكافَ موضوعان موضعَ الاسم الظَّاهرِ، فأخذا حكمه في الرَّفعِ؛ لتبقى (لولا) على بابِها من رفعِ ما بعدها(٢٦).

ورُدَّ عليهم بأنَّ النِّيابةَ قد وقعت في الضَّمائرِ المنفصلة لا المتصلة؛ لأنَّ الضمائر المنفصلة تُشبهُ في استقلالها الأسماءَ الظاهرةَ(٢٧).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ قولَ الكوفيين والأخفش هو الراجحُ؛ لأنَّهُ ليس فيه تغيير يطرأ على (لولا)؛ ولأنَّ الضمير سواء كان متصلا أم منفصلا فهو في موضع المبتدأ، فيكون محلُّه الرفعَ.

---

٢٥) ينظر: الإنصاف ص٥٤٨، رصف المباني للمالقي ص٢٩٦، الارتشاف ص١٧٥٧، الجنى الداني للمرادي ص٦٠٤، المغني ٤٥٢/٣.

٢٦) ينظر: الإنصاف ص٥٤٩، رصف المباني ص٢٩٦.

٢٧) ينظر: مغني اللبيب ٤٥٢/٣.

المطلب الثاني

الضَّميرُ بعدَ (عسى)

تُعد (عسى) مِن أخوات (كادَ)، ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، وقد يأتي بعدها ضميرٌ متصلٌ بها كالكافِ، والهاءِ وأخواتهما، نحو: عساهُ وعساكَ، وفي إعراب هذا الضَّميرِ خلافٌ بينَ النَّحْويين.

الخلافُ في محلِه الإعرابي:

اختلف النُّحاةُ في محلِّ الضَّمير بعدَ(عسى) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب سيبويه: وهو أنَّ الضَّميرَ بعدَ (عسى) منصوبُ الموضعِ على أنَّه اسم لها تشبيها لـ(عسى) بـ(لعلَّ)، وأنَّ الخبرَ مستكنٌ فيها في موضعِ رفعٍ، وقد أشارَ سيبويهِ إلى ذلك بقوله: "وأمَّا قولُهم : عساكَ، فالكافُ منصوبةٌ ، قال الراجز- وهو رؤبة-: يا أبتا علَّك أو عساكَ(٢٨)

---

٢٨) البيت : من البحر الرجز، وهو لرؤبة.

والمعنى: يا أبتِ لعلك الهالك أو مصيب من رزقك.

الشاهد فيه قوله: (عساكا)، حيث إنَّ الكاف هنا منصوبة المحل.

ينظر: ملحق ديوانه ص١٨١، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم البروسي، ط. دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب للمبرد ٧١/٣، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، شرح المفصل ١٢٠/٣، المقاصد الشافية ٢٩٨/٢، التصريح ٢٣٥/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٩٧/١، ت/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط. المكتبة الأزهرية للتراث.

والدليل على أنَّها منصوبةٌ أنَّكَ إذا عنيت نفسَك كانت علامتُك: ني، قال عمران بن حِطَّان: ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلِّي أو عساني([٢٩])

فلو كانت الكافُ مجرورةً لقالَ: عسَايَ، ولكنَّهم جعلُوها بمنزلةِ: لَعَلَّ"([٣٠]).

ومالَ إلى ذلك ابنُ يعيشَ في قولِه بعدَ البيتين السَّابقَيْنِ: "والقياسُ : عَسَيتُ، فتأتي بضميرِ الرَّفعِ كما أنَّ الظاهرَ كذلك، ودخول نون الوقايةِ في (عسَاني) دليل على أنَّ الضمير في موضعِ نصبٍ"([٣١]).

وعلَّلَ الشَّاطبي لسيبويهِ بأنَّهم حَملوا (عسى) محمل (لعلَّ)([٣٢]).

فاستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

أولا: أنَّ الكافَ ليستْ مِن ضمائرِ الرَّفعِ.

ثانيا: دخول نون الوقايةِ على الفعلِ، وهذا يقوِّي جعل الضَّمير في موضعِ نصبٍ.

---

[٢٩]) البيت من البحر الوافر، وهو لعمران بن حطَّان الخارجي.

والمعنى: إذا نازعتني نفسي في أمر الدنيا خالفتها، وقلتُ: لعلي أتورط فيها، فأكف عما تدعوني إليه.

والشاهد فيه قوله: (عساني)، حيث إنَّ اتصال الضمير ب(عسى)، ودخول نون الوقاية دليل على أنَّ الضمير في موضع نصبب لا جر؛ لأنَّ النون والياء علامة المنصوب. ينظر: الكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب ٧٢/٣، شرح المفصل ١٢٠/٣، المقاصد الشافية ٢٩٨/٢، التصريح ٢٩٧/١، شرح الأشموني ٣٩٧/١.

[٣٠]) الكتاب ٣٧٤/٢-٣٧٥.

[٣١]) شرح المفصل ١٢٠/٣.

[٣٢]) المقاصد ٢٩٩/٢.

ثالثا: أنَّ مجيءَ الضَّمير بعدَ (لَعلَّ) كانَ تشبيها لهَا بـ(عسى)، وذلك نحو: لعلَّ زيداً أن يقومَ، فحُمِلَت (عسى) على (لعلَّ) أيضا حين جاء بعدها الضَّمير، نحو: عساكَ، وعساني[٣٣].

رابعا: أنَّ نصبَ الضَّميرِ بعدَ (عسى) ليسَ مقصورا على السَّماعِ؛ لأنَّه لغةٌ حكاها النَّاسُ[٣٤].

ورُدَّ على سيبويهِ بما يأتي:

أولا: أنَّ الضَّميرَ إن كان في موضعِ نصبٍ، لزمَ معه الاستغناءُ بفعلٍ ومنصوبه، ولا نظيرَ لذلكَ بخلاف ضمير الرَّفعِ، فإنَّ له نظيراً في الاستغناءِ بهِ، ونظيرُه هو مرفوعُ (كاد) في نحو: مَن تأنَّ أصابَ أو كادَ.

ثانيا: أنَّ جعلَ (عسى) محمولة على (لعلَّ) يجعلُ الفعلَ محمولا على الحرفِ في العملِ، ولا نظيرَ لذلك[٣٥].

ثالثا: أنَّ الأفعالَ تفعلُ في المضمَرِ ما تفعلُه في المُظهَرِ[٣٦].

القول الثاني: مذهب يونس والأخفش[٣٧]: وهو أنَّ الضَّميرَ بعدَ(عسى) في موضعِ رفعِ اسمها، إبقاءً على أصلِهَا أنَّها أختُ (كادَ).

وجعلوا الياءَ في(عسَانِي) والكافَ في: (عساكَا) في موضعِ رفعٍ بـ(عسى)، وأنَّ ضميرَ النَّصبِ استُعِيرَ للرَّفعِ كما استُعِيرَ له لفظُ الجرِّ في (لولايَ ولولاكَ) .

---

[٣٣]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣، المقاصد ٢٩٩/٢.

[٣٤]) ينظر: المقاصد الشافية ١٩٨/٢.

[٣٥]) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠١/٢.

[٣٦]) ينظر: المقتضب ٧١/٣.

[٣٧]) المقاصد ٣٠١/١، التصريح ٢٩٨/١، الأشموني ٣٩٧/١.

وأشارَ الشَّاطبيُّ إلى هذا المذهبِ بقوله: "الضَّميرُ في موضعِ رفعٍ على رأي الأخفش، فإنَّ بعضَ الضَّمائرِ قد تُوضعُ موضعَ بعضٍ ، كقولِهم: ما أنا كأنتَ"(٣٨).

القول الثالث: مذهب أبي العباس المبرد والفارسي(٣٩): أنَّ الضميرَ بعدَ (عسى) في موضعِ نصبٍ على أنَّه خبرٌ لها، واسمها (أن والفعل)، وذلك في نحو: عساكَ أن تقومَ(٤٠).

قالَ المبردُ: "فأمَّا قولُ سيبويهِ: إنَّها –أي عسى–تقعُ في بعضِ المواضعِ بمنزلةِ (لعلَّ) معَ المضمرِ، فتقول: عساكَ، وعسانِي، فهو غلطٌ منْهُ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تعملُ في المضمرِ إلا كما تعملُ في المظهرِ"(٤١).

ثم خرَّج شاهدي سيبويه بقوله: "فأما تقديره عندنا: أنَّ المفعول مقدم والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير...وجعل الخبر اسما على قولهم: عسى الغوير أبؤسا"(٤٢).

وأشار الشاطبي إلى ذلك قائلاً: "باقية على أصلها–أي عسى– إلا أنَّ الضَّميرَ خبرٌ مقدمٌ، والاسمُ: أن والفعل، وهذا رأي المبردِ"(٤٣).

وبهذا يتبين أنَّ المبردَ احتج بما يأتي:

أولا: أنَّ الأفعال تعمل في المضمر ما تفعله في المظهر.

---

٣٨) المقاصد ٣٠٠/٢.

٣٩) ينظر : التصريح ٢٩٨/١، الأشموني ٣٩٧/١.

٤٠) ينظر: شرح المفصل ١٢٢/٣.

٤١) المقتضب ٧٢/٣.

٤٢) المرجع نفسه.

٤٣) المقاصد ٣٠١/٢.

ثانيا: قولهم: (عسى الغويرُ أبؤسا)، فإنَّهم كما أتوا هنا بالخبر اسما جعلوه في (عساك) أيضا اسما، وهو الضمير([٤٤]).

ورُدَّ على المبرد بما يأتي:

أولا: يلزم المبرد الاكتفاءُ بالمنصوب في نحو قولك: عساك تقومُ، بغير (أنْ).

ثانيا: يلزم من رأي المبرد الإخبارُ باسم عين جامد عن اسم معنى، وعسى لا يكون خبرها مفرداً إلا شاذاً أو ضرورة، ووقوع الخبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، لأنَّه لو قيل في: عساك أن تفعلَ: عسى أن تفعل إيَّاك، لم يجُزْ، وما لم يجُزْ في الحالة الأصلية حقيق بأن لايجوز في الحالة الفرعية([٤٥]).

الترجيح:

يتبين ممَّا سبق أنَّ رأيَ الأخفش هو الرَّاجح؛ لأنَّ فيه إبقاءً لـ(عسى) على أصلها، وفيه غناء عن حملِها على غيرِها كمذهبِ سيبويهِ، وليسَ فيهِ تقديمٌ لخبرِها على اسمها كمذهبِ المبرد، فليس في مذهبِ الأخفشِ سوى نيابة ضمير غير رفع للرَّفعِ.

---

[٤٤]) ينظر: المقتضب ٣/٧٢.

[٤٥]) ينظر: المقاصد الشافية ٢/٣٠٢، التصريح ١/٢٩٨.

المطلب الثالث

ياء المخاطبة المؤنثة

ياء المخاطبة المؤنثة من علامات الفعل الأمر والمضارع، نحو: قومي يا هندُ، وأنتِ تذاكرينَ يا فاطمةُ، وقد وقع خلاف في محلها الإعرابي([٤٦]).

الخلاف في محلها الإعرابي:

اختلف النحويون في محلِّ ياء المخاطبة المؤنثة من الإعراب على قولين:

القول الأول: مذهبُ سيبويهِ وجمهور النُّحاةِ : وهو أنَّ ياءَ المخاطبةِ ضميرٌ ، وتقعُ فاعلا في نحو قولك: أنت تذاكرين الدرسَ، ونحو: ذاكري الدرس، كما أنَّ الواو فاعل في: الزيدون قاموا، والألف فاعل في: الزيدان قاما([٤٧]).

قال سيبويه: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقتْ الأفعال المضارعةَ علامةً للفاعلَين لحقتها ألف ونون...وكذلك إذا ألحقتَ التأنيث في المخاطبة"([٤٨]).

ووافقهم ابن أبي الربيع، حيث قال: "وزادَ سيبويهِ الياءَ من (تفعلين)، وهي عند أبي الحسن علامة للتأنيث بمنزلة التاء في قامتْ، ويبطل هذا ؛ لأنك تقولُ: الهندان قامتا، تسقط الياء مع ضميرِ التثنية"([٤٩]).

وأشار أبو حيان إلى مذهبهم بقوله: "النُّونُ علامةٌ لجمع المؤنثِ، والألفُ علامةٌ للتثنيةِ ، والواو علامةٌ للجمعِ المذكرِ، والياءُ علامةٌ للمؤنثةِ، فيكن كتاء التأنيث في مثل: ضربتْ هندَ، بل هيَ ضمائرُ بارزةٌ، اتَّصلتْ

---

[٤٦]) ينظر: التصريح ٩٩/١.

[٤٧]) ينظر: التذييل١٤٠/٢، المقاصد ٢٦٤/١، التصريح٩٩/١، الهمع١٩٠/١.

[٤٨]) الكتاب ١٩/١-٢٠.

٤٩) البسيط٣٠٥/١.

بالأفعالِ كاتِّصالِ تاءِ المتكلِّمِ، وتاءِ الخطابِ في نحو: قمتُ وقمتَ، هذا مذهبُ جمهورِ النَّحْوِيينَ"([٥٠]).

واستدلوا بما يأتي:

أولا: أنَّ الياءَ لمْ تثبتْ كعلامةِ تأنيثٍ في غيرِ هذا الموضعِ، فيحمل هذا عليه، وقد ثبتت ضميرا باتفاق في مثل: ضربني.

ثانيا: أنَّ علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره([٥١]).

ثالثا: أنَّ علامةَ التأنيث ثبتت في التثنية في نحو: قامتا، والهندان تقومان، فلو كانت الياء علامة تأنيث؛ لثبتت في التثنية([٥٢]).

رابعا: أنَّه لو لم يبرز ياء المخاطبة مع الفعل لالتبس بفعل المذكر؛ لأنَّك تقول: (تفعل) في خطاب المذكر، ولا يجوز أن تقول: ياهندُ افعل([٥٣]).

القول الثاني: مذهب المازني([٥٤]) والأخفش([٥٥]): أنَّ ياء المخاطبة علامة تأنيث لا محلَّ لها مِن الإعراب، وأنَّ الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنتِ.

وأشارَ أبو حيان إلى ذلك بقوله: "وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الياءَ حرفُ تأنيثٍ، فلا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ، والفاعل مستكن ، ولا يجوزُ أن تكونَ ضميراً؛ لأنَّ فاعلَ المضارع المفرد لا يبرزُ، نحو : هندٌ تقومُ، وزيدٌ يقومُ، فرقوا بينهما بالتاء في أول المضارع بينَ المذكر والمؤنث، ولمَّا كان في

---

[٥٠]) التذييل٢/١٤٠.

[٥١]) ينظر: الهمع١/١٩١.

[٥٢]) ينظر: التذييل٢/١٤٣

[٥٣]) ينظر: المقاصد ١/٢٦٤.

[٥٤]) ينظر: التذييل٢/١٤٠.

[٥٥]) ينظر: التذييل٢/١٤٠، المقاصد ١/٢٦٤، التصريح١/٩٩، الهمع١/١٩٠.

التاء في أول الفعل احتِيجَ إلى علامةٍ تميزُ المؤنثَ من المذكرِ، فقالوا : تقومُ يا زيدُ، وتقومينَ يا هندُ"([٥٦]).

واستدلا بما يأتي:

أولا: تشبيه ياء المخاطبة بتاء التأنيث في نحو: قامتْ، بأنَّها حرفُ تأنيثٍ لا محلَّ لهُ مِنَ الإعرابِ.

ثانيا: أنَّه لما استكنَّ الضميرُ في: تقومُ يا زيدُ، وكان تقديرُه: أنتَ، استكنَّ أيضا في: تقومينَ يا هندُ، مع المؤنث فكان تقديرُه: أنتِ([٥٧]).

واستدل الأخفشُ بأنَّ فاعلَ المضارعِ المفردِ لا يبرُزُ بلْ يفرق بينَ المذكر والمؤنث بالتَّاءِ أول الفعل في الغيبةِ، ولمَّا كان الخطابُ بالتَّاءِ في الحالتين احتِيجَ إلى الفرق، فجُعِلتْ الياءُ علامةً للمؤنثِ([٥٨]).

ورُدَّ عليهما بما يأتي:

أولا: أنَّه لو كانت ياءُ المخاطبةِ حرفاً لسكنتْ النُّونُ، ولم يسكنْ آخرُ الفعلِ لهَا.

ثانيا: لو كانتْ الياءُ كالتاءِ لتساوتَا في الاجتماعِ مع ألفِ الاثنين، فتقول: فعَلَيا، كما تقول: فعلَتا، ولكنَّهم امتنعوا مِن ذلك ؛ لأنَّهُ يستلزمُ اجتماعَ مرفوعَيْنِ بفعلٍ واحدٍ من غير عطفٍ، وذلك لا يَجُوزُ([٥٩]).

وزادَ المازنيُّ على ياءِ المخاطبةِ علامةَ التثنيةِ والجمعِ ونونَ النسوةِ في: الزَّيْدانِ قاما، والزيدون قاموا، والهنداتُ قُمْنَ، فذهبَ إلى أنَّها كلَّها علاماتٌ

---

[٥٦]) التذييل٢/١٤٢

[٥٧]) ينظر: الهمع ١/١٩١.

[٥٨]) ينظر: التذييل٢/١٤١، المقاصد ١/٢٦٥.

[٥٩]) ينظر: المقاصد ١/٢٦٤، الهمع١/١٩١.

أيضاً لا ضمائرَ، وقدْ أشارَ إلى ذلك أبو حيانَ فقالَ: "وذهبَ المازنيُّ إلى أنَّها- أي الألف والواو والنون-علاماتٌ والفاعل مستكنٌّ كاستكنانه في : زيدٌ فعلَ"(٦٠).

واستدل على قوله بما يأتي:

أولا: أنَّ الضَّميرَ لما استكنَّ في: فعَلَ، وفعَلَتْ، استكنَّ أيضاً في التثنيةِ والجمعِ، وأنَّ العلاماتِ الدَّالةِ على التثنيةِ والجمعِ قدْ جيءَ بها للفرق بينَ المفردِ والمُثنَّى والجمعِ، كما جيئَتْ التاءُ في: (فعلَتْ) للفرق بينَ المذكرِ والمؤنثِ(٦١).

ورُدَّ على المازني بما يأتي:

أولا: أنَّها لو كانت حروفا تدلُّ على أحوالِ الفاعلِ المستكنِّ كالتاءِ مِنْ (فعَلَتْ)، لجاز حذفها في نحو: الزَّيدانِ قاما، الزيدونَ قامُوا...بل كانتْ الألفُ وأخواتُها أحقَّ بجوازِ الحذفِ؛ لأنَّ معناها أظهرُ مِن معنى التَّأنيثِ...ولما لَم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل عُلِمَ أنَّ لهم داعيا إلى التزامه غير كونه حرفاً، وليس ذلك إلا كونه اسما مسنداً إليه ، ولذلك لم يجُزْ حذفُه بوجهٍ، إذ لو حُذف لكان الفعل حديثا عن غير محدَّثٍ عنه، وذلك محالٌ(٦٢).

ثانيا: لو كانت علاماتٍ للزمَ أن تكونَ علامةُ جمعِ المؤنثِ نوناً ساكنةً كما كانت تاءُ التأنيث ساكنةً، ولا يُسكَّنُ آخرُ الفعل، وتسكين آخر الفعل لها وتحريكها يدل على اسميَّتِها، إذ لا يكون ذلك إلا لما تنزَّل من الكلمة منزلة الجزء منها، كما فعلوا ذلك بنحو: ضربتُ، حيث سكنوا آخر الفعل؛ لئلَّا

---

٦٠) التذييل٢/١٤٠.

٦١) ينظر: الهمع ١/١٩١.

٦٢) ينظر: التذييل٢/١٤١.

تتوالى أربع حركات في كلمة، فكذلك فعلوا في: ضربْنَ، فكما أنَّ التاء اسمٌ في (ضربتُ) فكذلك النون في (ضربنَ يضربْنَ)([٦٣]).

ثالثا: أنَّه لو لمْ يبرزْ في التثنيةِ والجمعِ ضميرٌ لالتبس بفعلِ المفردِ([٦٤]).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ القولَ الراجحَ هو قولُ الجمهورِ، وأنَّ ياءَ المخاطبةِ ضميرٌ في موضعِ رفعٍ على الفاعليةِ؛ لأنَّ الياءَ لو كانتْ كالتاء لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فتقول: فعلَيَا، كما تقول: فعلَتَا، وذلكَ يُوجبُ اجتماعَ مرفوعَيْنِ بفعلٍ واحدٍ مِن غيرِ عطفٍ، وذلكَ لا يجوزُ.

---

[٦٣]) ينظر: التذييل٢/١٤١.

[٦٤]) ينظر: التذييل٢/١٤٣

المطلب الرابع

العائد من صلة(أل)

يجوز أن تقول: جاء الضاربُك ، والضارباك، والضاربوك، كما تقول: جاء الضاربُ زيداً، والضاربا زيداً أو زيدٍ، والضاربو زيداً أو زيدٍ، على أنَّ النون قد حذفت للإضافة أو لطول الصلة غير أنَّه قد وقع خلاف في محل العائد من صلة (أل) الواقع موقع الظاهر([٦٥]).

الخلافُ في محله الإعرابي:

اختلف النَّحويونَ في محلِّ العائد مِن صلة "أل" على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه([٦٦]): وهو أنَّ الضميرَ المتَّصلَ بعدَ اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إن لم يكن مثنى أو مجموعا بالواو والنُّون فإنَّه يكون في موضع نصبٍ لا غير، نحو قولك: هذا الضاربُك، أمَّا المثنى والمجموع فيجوز أن يكون محلُّ الضميرِ النَّصب أو الجرَّ، نحو قولك: الضارباكَ والضاربُوكَ.

وذهبَ الأخفش إلى وجوبِ النَّصب سواء كان الوصفُ مفرداً أم مثنى أم مجموعاً([٦٧]).

قال الرضي: "وأمَّا الضَّميرُ بعدَ ذي اللام ؛ فقال سيبويه: إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعا بالواو والنُّون، فهو منصوب لا غير، نحو: الضاربه؛

---

[٦٥]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣، الارتشاف ص٢٢٦٥، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

[٦٦]) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٢، شرح الرضي ٢٣٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣، الارتشاف ص٢٢٧٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤، ما فات الإنصاف ٣٢٤/٢.

[٦٧]) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٢، شرح الرضي ٢٣٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣، الارتشاف ص٢٢٧٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤، ما فات الإنصاف ٣٢٤/٢.

لاعتباره المضمر بالمظهر، فالضاربه عنده كالضارب زيداً، لا يجوزُ فيه إلا النَّصبُ، ويحتمل عندَه بعدَ المثنى والمجموع بالواو والنُّون: أن يكون مجروراً على الإضافة، ومنصوبا"([٦٨]).

وأكَّدَ ذلك الشاطبي بقوله: "وهذِه طريقةُ سيبويهِ في اتِّصالِ المُضمَر باسم الفاعل أن يعتبره بالظَّاهرِ"([٦٩]).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: القياس على الاسم الظاهر، نحو: جاءَ الضاربُ زيداً، فالظاهر لا يجوزُ أن يُضافَ إلى ما فيه الألف واللام([٧٠]).

ثانيا: حجة الأخفش أنَّ الضمير قد عاقب النُّون والتنوين؛ لأنَّ الضميرَ موضعه آخر الكلمة كالتنوين والنُّون، فلما كان موضعهما من الكلمة آخرها منع الجمع بينهما وبين الضمير، فلا يُقالُ: ضاربنك، ولا ضاربانك، ولا ضاربونك، فصار حذفُ النُّونِ أو التنوين لا للإضافة وإنَّما لاتِّصال الضَّمير باسم الفاعل، فصار كالممنوع من الصرف في عمله من غير تنوين، نحو قولك للنِّساء: هنَّ ضواربُ زيداً([٧١]).

ثالثا: السَّماع بجواز النَّصبِ والجرِّ في المثنى والمجموع نحو قول الشاعر:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائهم وَكفُ([٧٢])

---

[٦٨]) شرح الرضي٢/٢٣٣.

[٦٩]) المقاصد الشافية ٤/٣٩.

[٧٠]) ينظر: شرح الرضي ٢/٢٣٣.

[٧١]) ينظر: شرح المفصل٢/١٢٤.

[٧٢]) البيت من البحر المنسرح، لعمرو بن امرئ القيس.

واللغة فيه: وكف: العيب، والعورة: هي كل ما يستحيا منه، والمعنى: يصف أنَّهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم، ولا يخذلونهم.

القول الثاني: مذهب المازني والمبرد في قوله الأول والرُّماني والزمخشري([٧٣]): أنَّ الضمير بعد اسم الفاعل المقرون بالألف واللام مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مجرور بالإضافة، وذلك نحو قولك: الضاربك، والضارباك، والضاربوك.

والفراءُ يرى جوازَ النَّصبِ أو الجرِّ([٧٤]).

قال الرضي: "وقال الرُّمَّاني، والمبرد في أحدِ قوْلَيهِ، وجارُ الله: إنَّ الضمير بعد ذي اللام، مفردا كان أو مثنى، أو مجموعا مجرورٌ بالإضافةِ"(٧٥).

وقال الشاطبي: "حمله -أي الضاربك والضاربه- على أنَّ الكاف والهاء في موضع خفض بالإضافة هو المتنازع فيه، فذهب المبرد -في قوله الأول- والرُّمَّاني والزمخشري إلى جواز ذلك"([٧٦]).

رواياته: يروى: من ورائنا نَطِفُ بدل وكف.

والشاهد فيه: حذف النون من (الحافظين)، استخفافا لطول الاسم، ونصب ما بعده على نية إثبات النون، ويجوز جر (عورة) بالإضافة.

ينظر: المقتضب ١٤٥/٤، تاج العروس للزبيدي ٤٧٨/٢٤(وكف)، ت/ عبد الستار أحمد فراج، ط١٩٦٥، الكويت، معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٨٣/٥، ط/ دار صادر- بيروت، المقاصد الشافية ٤٤/٤، شرح الرضي ٢٣٣/٢، التصريح٦٨٦/١، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية للدكتور إميل بديع يعقوب ٥٤/٥، ط١، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية-بيروت.

[٧٣]) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٢، شرح الرضي ٢٣٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣، الارتشاف ص٢٢٧٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤، ما فات الإنصاف ٣٢٤/٢.

[٧٤]) ينظر : الارتشاف ص٢٢٧٦، ما فات الإنصاف ٣٢٤/٢.

[٧٥]) شرح الكافية للرضي ٢٣٣/٢.

[٧٦]) المقاصد الشافية ٣٩/٤.

ويُحتج لهم بحذف التَّنوين في نحو: الضاربُك، والضاربُه([٧٧]).

ورُدَّ بأنَّه قد يأتي حذف التنوين لا للإضافةِ بل للاستخفافِ لطولِ الاسم بالصلةِ([٧٨]).

وضعَّفَ ابنُ مالكٍ مذهبَ الزَّمخشري؛ لأنَّ الزَّمخشري جعل الضميرَ في موضع خفض مع منعهِ جر الاسم الظَّاهر الواقع موقعه، ومعلومٌ أنَّ الظَّاهرَ أصلٌ والضَّميرَ نائبٌ عنهُ([٧٩]).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ الضميرَ المتَّصلَ باسم الفاعل المقرون بالألف واللام في موضعِ نصبٍ كما هو مذهب سيبويه والأخفش؛ قياسا على الظَّاهرِ الواقع موقعه؛ ولأنَّ حذف التَّنوين قد يكونُ استخفافا لا للإضافة.

---

[٧٧]) ينظر: المقاصد ٤/٤٤.

[٧٨]) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/١٩.

[٧٩]) ينظر : شرح التسهيل ٣/٨٦.

المطلب الخامس

الضَّمير بعد (إلَّا) الاستثنائية

ينقسمُ الضَّميرُ إلى متَّصلٍ، ومنفصلٍ، فالأولُ كالكاف في: ضربتُكَ، والثَّاني نحو: إيَّاكَ، في: إيَّاكَ نعبدُ، والأصلُ في المُتَّصلِ ألا يبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد (إلا) الاستثنائية، ولما ورد شواهد قد وقع فيها الضَّميرُ المُتَّصلُ بعدَ (إلا) صارَ ذلكَ موضعَ خلافٍ بينَ النُّحاةِ.

الخلافُ في محلِّه الإعرابي:

اختلف النَّحويونَ في محلِّ الضَّميرِ المُتَّصلِ الواقع بعدَ (إلَّا) الاستثنائيَّة على قولين:

القول الأول: مذهب البصريين وأكثر النَّحويين: وهو أنَّ الضميرَ المتصلَ الواقعَ بعدَ (إلا) ضرورةً يكون موضعُه النَّصبَ على الاستثناءِ([٨٠]).

قال أبو حيان: "وأكثرُ النَّحويينَ على أنَّ اتِّصال الضمير بعد(إلا) هو ضرورة؛ لأنَّ (إلا) ينفصل بعدها الضمير، وبهذا استُدلَّ على أنَّ(إلَّا) غيرُ عاملة؛ إذ لو كانت عاملة النصب في المستثنى لاتَّصل بها الضمير كما اتَّصل في (إنَّك وأخواتها)، وهذا مذهب البصريين"([٨١]).

يفهم من قوله أنَّ الانفصال ضرورة ، ولكنَّ الإعرابَ كما هو في محلِّ نصبٍ على الاستثناء، بدليل قول ابن عصفور بعد هذا البيت: "يريدُ: إلا إيَّاكِ، فوضعَ الضميرَ المتَّصل وهو الكاف موضعه للضرورة"([٨٢]).

واستدلوا بما يأتي:

---

[٨٠]) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٦١، التذييل ٢٣٣/٢، التصريح ٢٥٣/١، الهمع ١٩١/١.

[٨١]) التذييل ٢٣٣/٢.

[٨٢]) ضرائر الشعر ص٢٦١.

أولا: قول الشاعر:

وما علينا إذا مَا كنتِ جارتَنا أن لا يُجاورُنا إلَّاكِ دَيَّار([٨٣]).

أراد: إلا إياكِ.

ثانيا: أنَّ (إلا) لو كانت عاملة النَّصب لاتَّصل الضَّميرُ بها كما اتَّصل في: (إنَّك، وأخواتها)، وإنَّما جاء اتِّصال الضمير هنا ضرورة([٨٤]).

القول الثاني: مذهب الفراء: وهو أنَّ الضَّميرَ الواقعَ بعدَ (إلا) منصوبٌ بـ(إنَّ) المدغمة في (لا) على أنَّ (إلَّا) مركبةٌ مِن (إنَّ) و(لا) العاطفة، نحو: قامَ القومُ إلَّاكَ، وإن لمْ يُنصبْ فعلى العطف بـ(لا)، نحو: قامَ القومُ إلَّا أنتَ([٨٥]).

قال أبو حيان: "قال صاحب الواضح مستدلاً لقول الفراء إنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ ولا)، فخفِّفَتْ (إنَّ)، وأدغمتْ النُّون في (لا) الَّتي للعطف، فإذا جاء منصوبٌ، فالنَّصبُ لـ(إنَّ)، أو غير منصوبٍ فعلى العطف بـ(لا)"([٨٦]).

---

[٨٣]) البيت من البحر البسيط، أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد.

والمعنى: يريد أن محبوبته هي التي يرغب في مجاورتها وحدها ، ولا يبالي بمجاورة غيرها.

والشاهد فيه قوله: (إلاك)، حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلا) ضرورة، والأصل فيه (إلا إياك).

ينظر: الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٦٢، التذييل ٢٣٣/٢، التصريح ٢٥٣/١، الهمع ١٩١/١، المعجم المفصل في الشواهد العربية ٢١٤/٣، لإيميل يعقوب، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. دار الكتب العلمية-بيروت لبنان.

[٨٤]) ينظر: التذييل ٢٣٣/٢.

[٨٥]) ينظر: التذييل ٢٣٣/٢.

[٨٦]) التذييل ٢٣٣/٢.

وذكر أبو حيان حجةً للفراءِ ، وهي: أنَّ قولَ العرب: قامَ القومُ إلَّاكَ، فيه تأكيد لعمل (إنَّ) في الأصل، وأنَّها الناصبة لما بعد (إلَّا).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ الضَّمير الواقع بعدَ (إلا) الاستثنائية يكونُ في موضع النَّصبِ على الاستثناءِ، لما في ذلك من اتِّباعِ الأصل، ومنع التكلُّف الذي لا حاجةَ إليه.

المطلب السادس

الضّميرُ بعدَ "قطْ وقدْ"

تستعملُ (قدْ) حرفيَّة، فتدخل على الفعل المضارع لتفيد التوقع، نحو: قد يقدُمُ الغائبُ اليوم، أو التقليل، نحو: قد يجودُ البخيلُ، أو التكثير، نحو:"قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ"(١[٨٧]).

وتدخل على الماضي لتفيد التحقيق، نحو:"قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ"([٨٨]٢)، وتكون اسميةً، فتستعمل على وجهين : اسم فعل مضارع بمعنى (يكفي)، أو تكون اسما بمعنى حسب، وأمَّا (قطْ) ساكنة الطاء، فهي إمَّا اسم بمعنى (حسب)، أو اسم فعل بمعنى: يكفي[٨٩٣] ، وأمَّا الضمير الواقع بعدهما فقد وقع فيه خلاف نحويٌّ.

الخلاف في محله الإعرابي:

اختلف النَّحْويون في محلِّ الياء المتَّصلة بـ(قطْ، وقدْ) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب سيبويهِ وجمهور البصريين([٩٠]): وهو أنَّ الضميرَ في (قدْني وقطْني) في موضع جر بالإضافة سواء اتَّصلتْ بهما النُّون أم لا، نحو: قطي درهمٌ، وقدي درهمٌ، وقطني درهمٌ، وقدني درهمٌ ، كما تقول: قطُ عبدِ الله درهمٌ، وقدُ عبدِ الرحمن درهمٌ، وكلاهما بمعنى: حسبْ، أي كافٍ، والنون قد دخلت لتحفظ (قد أو قط) من الكسر.

---

[٨٧]) البقرة: آية: ١٤٤.

[٨٨]) المؤمنون: آية: ١.

[٨٩]) ينظر: المغني ٢/٥٥١.

٩٠) ينظر: التذييل ٢/١٨٠، المغني ٢/٥٢٦-٥٢٧، الجنى ص٢٥٣.

قال سيبويه: "ما بعد (حسب) مجرور كما أنَّ ما بعد(قد) مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء"(٩١).

وقال: "وقطْ كحسْب، وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقلْ: قطْكَ درهمان...واعلم أنَّهم إنَّما قالوا: حسبُك درهمٌ، وقطْكَ درهمٌ"(٩٢).

وإلى هذا المذهب أشار المرادي فقال: "تكون –أي قد–بمعنى: (حَسْب) تقول: قدْني، بمعنى: حسبي، والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة، ويجوزُ فيها إثبات نون الوقاية، وحذفها، والياء في الحالين في موضع جر، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين"(٩٣).

وقد وردت (قدْ) متصلة بالنُّون وبغيرها في قول الشاعر:

قدنيَ من نصرِ الخُبَيْبَينِ قدِي(٩٤)

حيث اتَّصلتْ النُّونُ بـ(قدْ) الأولى ولم تتصل بالثانية، وهذا دليل على جواز اتصالها وعدمه، وإن كان الأشهرُ اتصالَها بالنُّونِ حفاظا للبناء على السكون، وأنَّ(قدْ) هنا بمعنى (حسب) وما بعدها في موضع جرٍّ بالإضافة.

---

٩١) الكتاب ٣٧١/٢. باختصار.

٩٢) الكتاب ٢٦٨/٣.

٩٣) الجنى الداني ٢٥٣.

٩٤) البيت من الرجز لحميد بن الأرقط، وقيل لأبي بجدلة.

واللغة فيه: خبيبان: مثنى (خبيب) على التصغير، أراد عبد الله بن الزبير وخبيبا ابنه، وجاءت على التثنية للتغليب.

والمعنى: يصف عبد الملك بن مروان وتقاعصه عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه.

والشاهد فيه قوله: (قدني...قدي)، حيث جاءت في الموضعين بمعنى: حسْب، أي: كاف، متصلة بالنون مرة وبغيرها مرة أخرى.

ينظر: الإنصاف ص١٠٨، شرح المفصل ١٤٣/١٢٤،٧/٣، الجنى الداني ص٢٥٣، المغني ٢/ ٥٢٦، التصريح ١٢٢/١ ، تاج العروس للزبيدي(خبب) ٣٣٣/٢.

القول الثاني: ما نقله الكوفيون عن العرب: وهو أنَّ الضمير في (قطني وقدني) في موضع نصب مفعول ، وأنَّ (قدْ وقطْ) اسما فعل كرويدني؛ لأنَّ نحو: قد زيداً درهمٌ، وقدني درهمٌ أشبه: يكفي زيداً درهمٌ، ويكفيني درهمٌ(٩٥).

قال المرادي: "أن تكون-أي قدْ-اسم فعل بمعنى: (كفى)، ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المُتَّصلة بها في موضع نصب، وهذا القسمُ نقلَهُ الكوفيون عن العرب"(٩٦).

القول الثالث: وهو مذهب أبي حيان حيثُ ذهبَ مذهبا وسطا، فذهبَ إلى أنَّه لو اتَّصلَ بـ(قطْ وقدْ) نون، فهما اسما فعل والضَّميرُ منصوبٌ على المفعولية، ولو كان الفعل خاليا مِن النُّون فهو بمعنى: حسب، وبهذا يكون موضعُ الضميرِ الجرَّ(٩٧).

قال أبو حيان: "والَّذي أختارُه أنَّ مَن قالَ مِن العرب: قدْني، وقطْني، فإنَّهما عنده اسما فعل، والياء في موضع نصب، ومَن قال: قَطِي، وقَدِي ، فهما بمعنى: حسْب، والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عن العربِ"(٩٨).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ قول البصريين هو الراجح ، وأنَّ (قدني أو قدي ، وقطني، أو قطي) بمعنى: حسبي، والياء في موضع جر بالإضافة، وأنَّ اتصالها بالنون حفاظا للبناء على السكون؛ لذا لا تحذف هذه النون عند سيبويه إلا في الضرورة.

---

٩٥) ينظر: التذييل ٢/١٨٠، المغني ٢/٥٢٦.، الجنى ص٢٥٣.

٩٦) الجنى الداني ص٢٥٣.

٩٧) ينظر: التذييل ٢/١٨٠.

٩٨) التذييل ٢/١٨٠.

المطلب السابع

الواو في لغة (أكلوني البراغيث)[٩٩]

إذا أُسندَ الفعلُ إلى (اسم ظاهر) اثنينِ أو جمعٍ فهو مجردٌ عن العلامة الدَّالة على التثنية والجمع، فتقول: قامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، وقامَتْ الهنداتُ[١٠٠]؛ لذا وقع خلافٌ في الضمير المضاف إلى فعل مسند إلى اسمٍ ظاهرٍ، نحو: قاما أخواك ، وقاموا إخوتُكَ، وقمْنَ أَخَواتُك.

الخلاف في محله الإعرابي:

اختلف النَّحويون في محل ألف المثنى وواو الجمع ونون النسوة المضافة إلى فعل مسندٍ إلى اسم ظاهر والمعروفة بلغة "أكلوني البراغيث" على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة[١٠١]: وهو أنَّ ألف المثنى وواو الجمع ونون النسوة المضافة إلى فعل مسند إلى اسم ظاهر في نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمنَ الهندات ، علامات دالة على التثنية والجمع، وليست ضمائر.

قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربُوني، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا

---

[٩٩] (أكلوني البراغيث) هي: ظاهرة لغوية ، فهي لغة قليلة لطيء وأزد شنوءة وبلحارث، وأصل تسميتها بذلك أنَّ رجلاً تعب من البراغيث ، حيث جعلت تصعد على جسمه وتقرصه وتؤذيه، فجعل يقول: "أكلوني البراغيث". قال ابن هشام:"وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شنوءة، نحو: ضربوني قومُك، وضربنني نسوتُك، وضرباني أخواك". أوضح المسالك ٨٩/٢.

١٠٠) ينظر: شرح التسهيل ١١٧/١، المقاصد الشافية ٢/ ٥٥٥.

١٠١) ينظر: التذييل١٤٠/٢، التصريح١/٤٠٥، الهمع١/١٩٠.

أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة، وأمَّا قوله- جل ثناؤه-"لَاهِيَةً قُلُوبُهمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَمُوا"(١٠٢٣). فإنما يجيء على البدل"(١٠٣٤).

يقصد أنَّ (الذين) في قوله: "الذين ظلموا" هو اسم موصول جاء في موضع البدل من الضمير في"أسروا"،

وقال ابن هشام: "والصحيح أنَّ الألف والواو والنون في ذلك(١٠٤) أحرف دلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: قامت على التأنيث"(١٠٥).

القول الثاني: مذهب بعض النَّحويين(١٠٦)، كالفراء(١٠٧)، والعكبري(١٠٨): وهو أنَّ ما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) من اتِّصال الفعل المسندِ إلى اسمٍ ظاهرٍ بواو الجمع أو ألف الاثنين أو نون الإناث يجوز كونها علاماتِ إضمارٍ، والاسم الظاهر إمَّا بدلا من الضَّمير ، أو أنَّه مبتدأ مؤخر والفعل والضَّمير خبر مقدم(١٠٩).

---

١٠٢) الأنبياء: ٣.

١٠٣) الكتاب ٢/٤٠.

١٠٤) يقصد في نحو: "ضربوني قومُك، وضربنني نسوتُك، وضرباني أخواك". ينظر: أوضح المسالك٢/٨٩.

١٠٥) أوضح المسالك ٢/١٠٥.

١٠٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٧، المقاصد ٢/٥٥٨، التصريح ١/٤٠٥.

١٠٧) ينظر: معاني الفراء١/٣١٥، ت.د/أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار، ط. دار المصرية.

١٠٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧/٢٦٢. ط/بيت الأفكار الدولية.

١٠٩) ينظر: المقاصد ٢/٥٥٨.

قال الفراء: "قوله(فَعَمُوا وصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيهِم ثـمَّ عَمُـوا وصَـمُّوا كثِيرٌ)، فقد يكون رفع الكثير من جهتين: إحداهما: أن تكر الفعل عليها، تريد عمى وصم كثير منهم، وإن شئتَ جعلتَ: عموا وصموا فعلا للكثير"([١١٠]).

ومما يؤكد ذلك قول العكبري عن الآية التي ذكرهـا سـيبويه: "(الـذين ظلموا): في موضعه ثلاثة أوجه:أحدها: الرفع، وفيه أربعة أوجه: الأول : أن يكون بدلا من الواو في (أسروا)،والثاني: أن يكون فاعلا، والـواو حـرف للجمع، لا اسم، والثالث: أن يكون مبتدأ والخبر: هل هذا، والرابع: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين ظلموا، والوجه الثاني: أن يكون منصـوبا على إضمار : أعني، والثالث: أن يكون مجرورا صفة للناس"([١١١]).

وأشار السيوطي إلى المذهبين واختار الأول، فقال: "إذا أُسندَ الفعلُ إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهورُ تجريده مِن علامة التثنية والجمع، نحـو: قـامَ الزيدانِ، وقام الزيدون، وقامتْ الهنداتُ، ومِن العرب مَـن يُلحقـه الألـفَ ، والواو، والنُّونَ على أنَّها حروفٌ دوالٌ كتاءِ التأنيث، لا ضمائر، وهذه اللغـة يسمِّيها النَّحْويون لغة: أكلوني البراغيث...ومِن النَّحويين مَن جعلها ضمائرَ، ثم اختلفوا: فقيل: ما بعدها بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ، والجملة السـابقة خبـر، والصحيح الأول؛ لنقل الأئمة أنَّها لغة"([١١٢]).

ولم يمنع ابن مالك ما ذهب إليه هولاء إن سُمع مـن أهـل غيـر لغـة (أكلوني البراغيث)([١١٣]).

هذا ، وقد جاء على هذه اللغة عدة شواهد منها :

---

١١٠) معاني الفراء١/٣١٥.

١١١) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٧٦٢.

١١٢) الهمع ١/٥١٤.

١١٣) ينظر: شرح التسهيل ١/١١٧.

-حديث النبي-صلى الله عليه وسلم-: "أوَ مُخرجيَّ هم"، قالها لما قال له ورقة بن نوفل: "ودِدتُ أن أكونَ معكَ إذ يُخرجكَ قومُك"([١١٤])، فأصلها: مخرجوي، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فصارت: (مخرجيَّ).

-قول الشاعر:

يلومونني في اشتراءِ النَّخيـ ـــــــــــــــل أهلي فكلُّهم ألومَُ([١١٥])

الترجيح:

يتبين ممَّا سبق أنَّ القول بأنَّ واو الجمع وألف المثنى ونون الإناث علامات للتثنية والجمع هو الرَّاجح ؛ لأنَّ جعل الاسم الظاهر بدلا من المضمر أو جعل الفعل والضمير المتَّصل به خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا كل هذا فيه تكلُّف لا حاجةَ إليه.

---

[١١٤]) الحديث في الجامع الصحيح للبخاري: ص١٤-١٥، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، شرح صحيح البخاري: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط١٤٠٠هـ.

[١١٥]) البيت من البحر المتقارب ، لأمية بن أبي الصلت.

المعنى: يتعجب من لومهم له على اشتراء النخيل، وكلهم أحق باللوم.

والشاهد فيه قوله: "يلومونني...أهلي"، حيث جاز كون الاسم الظاهر بدلا من الواو المذكورة في الفعل، وجاز كون الاسم الظاهر فاعلا، والواو علامة دالة على الجمع وليست ضميرا.

ينظر: ديوانه ص٤٨، جمع بشير يموت، ط. المطبعة الوطنية-بيروت(١٣٥٢هـ-١٩٣٤م)، معاني الفراء ٣١٦/١، شرح المفصل ٧/٧، أوضح المسالك١٠٠/٢، سر صناعة الإعراب٦٢٩/٢، التصريح ٤٠٦/١.

المطلب الثامن

ضمير الفصلِ

ضميرُ الفصلِ: هو نوع من الضمائر المنفصلة، سُمِّي بذلكَ؛ لأنَّهُ يفصل بينَ ركني الجملة، كالمبتدأ والخبر، نحو: مصرُ هي الوطنُ، أو بينَ اسم (كان) و خبرها نحو: كنَّا نحن المجتهدين، أو بينَ مفعولي (ظنَّ)، ظننتُكَ أنتَ زيداً ، وفائدتُه: التَّوكيد والحصر، وأمَّا عن محله الإعرابي فقد وقع فيه خلافٌ بين النحاةِ(١١٦).

الخلاف في محله الإعرابي:

اختلفَ النُّحاةُ في محلِّ ضميرِ الفصلِ على قولين:

القول الأول: مذهب الخليل وسيبويهِ والبصريين: وهو أنَّ ضمائرَ الفصل لا محل لها من الإعراب(١١٧).

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "فصارت(هو وأخواتها) بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا يتغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر"(١١٨).

وقال الأنباري: "ذهب البصريون إلى أنَّه يسمى فصلا؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، كقولك : زيدٌ هو العاقل، ولا موضع له من الإعراب"(١١٩).

---

١١٦) ينظر: الإنصاف لأبي البركات بن الأنباري ص٥٦٧، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى. التذييل لأبي حيان ٢٨٥/٢، ت.أ.د/ حسن هنداوى، ط. دار القلم، دمشق. الهمع ٢٢٧/١-٢٣٠.

١١٧) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٨٠، ت. السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر. التذييل٢٩٩/٢، الهمع٢٢٧/١، ت: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١١٨) الكتاب لسيبويه ٣٩٢/٢، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

ووافقه أبو حيان([١٢٠])، والسيوطي، في أنَّ صيغ الفصل كلها لا محل لها من الإعراب، ويظهر ذلك في قول السيوطي: "وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل"([١٢١]).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ الغرض الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يؤتَ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب، فأشبه كاف الخطاب في (ذلك وتلك) وهي تثنى وتجمع ولا محل لها من الإعراب([١٢٢]).

ثانيا: أنَّ صيغ الفصل تشبه حرف الجر الشبيه بالزائد، نحو قولهم: جئت بلا شيءٍ.

ورُدَّ عليهم بأنَّ ضمير الفصل اسم ولابد له من محل إعرابي([١٢٣]).

القول الثاني: مذهب الكوفيين: أنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب، ويسمونه العماد، إلا أنهم انقسموا فريقين:

الفريق الأول: الفراء، حيث ذهب إلى أن ضمير الفصل محلَّه محل ما قبله، فجعله في محل رفع مبتدأ ثان إن كان الاسم قبله مرفوعا، نحو قولك: زيدٌ هو المجتهدُ.

---

١١٩) الإنصاف ص٥٦٧، باختصار.

١٢٠) ينظر: التذييل ٢٨٦/٢.

١٢١) الهمع ٢٢٨/١.

[١٢٢]) ينظر: الإنصاف ص٥٦٨، شرح الكافية لابن مالك ١٠٠/١، ت. د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، ط. جامعة أم القرى. دار المأمون للتراث، الأولى (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

[١٢٣]) التذييل ٢٨٦/٢، الهمع ٢٢٨/١.

وإن كان قبله ضميرٌ كان توكيدا لفظيا، نحو قولك: إنَّك أنت الله، وإن كان قبله مرفوعا وبعده منصوبا كان ضمير فصل، المثال: كان زيدٌ هو المجتهدَ[١٢٤].

وإلى ذلك أشار أبو حيان بقوله: "وذهب الفراء إلى أنَّ موضعه كموضع الاسم-أي الذي قبله-، فإذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، فزيدٌ في موضع رفع"[١٢٥].

واستدل بأنه توكيد لما قبله فينزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا، فيتبع ما قبله كالنفس في : قابلت زيداً نفسَه[١٢٦].

ورُد عليه بما يأتي:

أولا: أنَّه لو كان موضع ضمير الفصل كموضع الاسم الذي قبله كان كالبدل أو التوكيد والظاهر لا يمكن أن يؤكَّد بمضمر ولا يقع المضمر بدلاً منه[١٢٧].

ثانيا: أنَّ دخول اللام في نحو: (إن كنا لنحن الصالحين) يمنع كونه توكيدا؛ لأنَّ المكني لا يكون توكيدا للمظهر، فلا يقال: (جاءني زيدٌ لَنفسه)[١٢٨].

الفريق الثاني: الكسائي، حيث ذهب إلى أنَّ ضمير الفصل محله محل ما بعده، نحو قولك: كان زيدٌ هو القائمَ، فمحله هنا النصب[١٢٩].

وأشار أبو حيان إلى ذلك بقوله: "ذهب الكسائي إلى أنَّ موضع العماد كموضع الفعل، أي الخبر"[١٣٠].

---

[١٢٤] ينظر: الهمع ٢٢٨/١.

[١٢٥] التذييل ٣٠٠/٢.

[١٢٦] ينظر: الإنصاف ص٥٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٨١.

[١٢٧] ينظر: التذييل ٣٠٠/٢.

[١٢٨] ينظر: الإنصاف ص٥٦٨.

[١٢٩] ينظر: الهمع ٢٢٨/١.

[١٣٠] التذييل ٣٠٠/٢.

وقال ابن مالك: "والكوفيون يرون أنَّ له موضعا من الإعراب: فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله"([١٣١]).

واستدل الكسائي بأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد ؛ فأخذ حكمه في الإعراب([١٣٢]).

ورُدَّ على الكسائي بأنَّ ضمير الفصل ليس مع ما بعده كالشيء الواحد؛ لأنَّه كناية عما قبله([١٣٣]).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّه إذا تعيَّن مجيء هذا الضمير فصلا؛ صار لا محل له من الإعراب، وإذا لم يتعين كونه فصلا صار له محل من الإعراب، ويكون محله حسب موقعه في الجملة، ويتعين كونه فصلا في بعض الحالات، كأن تقع بعد اسم ظاهر وما بعدها كان منصوبا، نحو: كان زيدٌ هو القائمَ، أو تقع بعد مضمر، ودخلها لام الابتداء وكان ما بعدها منصوبا، نحو: أن كنت لأنت الكريمَ، فإنَّ الفصل هنا جاء لمجرد التأكيد، وأما في نحو: كان زيدٌ هو القائمةُ جاريته، فإنَّ الضمير هنا مرفوعٌ على أنه مبتدأ بخلاف قولك: كان زيدٌ هو القائم الجارية، فإنه يجوز فيه النصب([١٣٤]).

---

[١٣١]) شرح الكافية ١/١٠٠.

[١٣٢]) ينظر: الإنصاف ص٥٦٨.

[١٣٣]) ينظر: الإنصاف ص٥٦٨.

[١٣٤]) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ١/١٠٠.

المطلب التاسع

ضميرُ الشأنِ أو القِصّةِ[١٣٥]

ضميرُ الشأن هو الضميرُ الغائب يأتي صدر الجملة الخبرية ؛ ليدلَّ على قصدِ المتكلِّم استعظام السَّامع حديثَه(٢١٣٦) ، ويُسمَّى ضميرُ الشَّأن إن فُسِّرَ بمذكرٍ ، نحو قوله-عزَّ وجلَّ-:" قُل هُوَ اللهُ أحَد"(١٣٧٣)، أو ضميرُ القصَّةِ إن فُسِّر بمؤنثٍ، نحو قوله-عزوجل-"فإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا"(٤١٣٨).

فالضمير في الآيتين الكريمتين: هو، وهي، وقد وقع في محلِّه الإعرابي خلافٌ.

الخلاف في محله الإعرابي:

اختلفَ النُّحاةُ في موضع ضميرِ الشَّأنِ مِن الإعرابِ على قولين:

القول الأول: مذهب أكثرِ النَّحويينَ: وهو أنَّ ضميرَ الشأنِ اسم مبني، ومحلُّه حسب موقعه في الجملةِ، فهو في محل رفع مبتدأ(١٣٩) في نحو قوله- عزوجل- "قُل هُوَ اللهُ أحدٌ"، و في محل نصب في باب (إنَّ)، نحو قوله"وَأَنَّهُ

---

[١٣٥]) سماه الكوفيون مجهولا؛ لأنه لا يدرى ما يعود إليه. ينظر: التذييل٢/٢٧١.

[١٣٦]) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٠٣/١، ت. د/ عياد بن عبيد الثبيتى، بيروت لبنان، ط. أولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)، التذييل٢/٢٧١.

[١٣٧]) الإخلاص:آية:١.

[١٣٨]) الأنبياء: من الآية: ٣٧.

١٣٩) شرط الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن: أن يكون مصرحا بجزأيها ؛ لأنَّ هذا الضمير مؤكِّد من حيث المعنى للجملة، وجيء به لتفخيم مدلولها، ومن حيث ذلك لا يناسب اختصارها بحذف شيء منها. ينظر: التذييل٢/٢٧٤.

لَمَّا قَامَ عَبدُ اللهِ يَدعُوهُ كَادُوا يَكُونونَ عَلَيهِ لِبَدا"([١٤٠]) وتكون الجملةُ بعدَه هي المفسِّرة لَه([١٤١]).

وإلى مذهب الجمهور أشارَ أبو حيان بقوله: "وفي البسيط([١٤٢]): اختلفوا في المبتدأ أيكونُ ضميرَ شأنٍ أمْ لا، نحو: هو زيدٌ قائمٌ، فمنعه الفراء وأبو الحسن، فلم يجوِّزاه إلا أن يكون معمولاً، وجوَّزه النَّحويونَ؛ لأنَّ (كانَ وإنَّ) يضمر فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ... هذا مذهب الجمهور"([١٤٣]).

ووافقهم ابنُ مالك، حيث قال:"قدْ يقصدُ المتكلِّمُ تعظيمَ مضمون كلامه قبلَ النُّطق به، فيقدم ضميراً كضمير غائب يُسمَّى ضميرَ الشَّأنِ، ويعمل فيه الابتداءُ أو أحدُ نواسخهِ، وهي: كانَ، وإنَّ ، وظنَّ، أو إحدى أخواتهن"([١٤٤]).
القول الثاني: مذهب ابن الطراوة: أنَّ ضميرَ الشَّأن حرف يكفُّ ما قبله مِن عوامل([١٤٥]).

وأشار أبو حيان إلى مذهب ابن الطراوة بقوله: "وذهب أبو الحسن ابن الطراوة إلى أنَّه قد تلغى (إنَّ) فلا تعمل لا في ضمير أمرٍ ولا في غيره"....وأنَّ قولَهم: إنَّه زيدٌ قائمٌ، ليستْ الهاءُ ضميرَ أمرٍ وشأنٍ بلْ هو كافٌّ عن العمل بمنزلة: إنَّما، وكذلك في (رُبَّهُ رجلاً)"([١٤٦]).

---

[١٤٠]) الأنبياء: ٣٧.
[١٤١]) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٩٥/١، الهمع ٢٢٦/١.
١٤٢) ينظر: البسيط ٣٠٣/١.
١٤٣) ينظر: التذييل٢٨٠/٢.
[١٤٤]) شرح الكافية مالك ية ٩٥/١.
[١٤٥]) ينظر: التذييل٢٨٢/٢،٢٧١، الهمع ٢٢٦/١.
[١٤٦]) التذييل ٢٨٢/٢.

الترجيح:

يتبين ممَّا سبق أنَّ قولَ أكثرِ النَّحْويين هو الأَوْلى بالقبول؛ لأنَّ ضميرَ الشَّأنِ اسمٌ، والاسمُ لا بُدَّ له مِن محل إعرابي، والأَوْلَى به أن يكون حسب موقعه في الجملة والعوامل الدَّاخلة عليه.

المطلب العاشر

ضميرُ النّصبِ المنفصل الواقع بعدَ ضمير النّصب المتّصِل

إذا اجتمع ضميرُ الرَّفعِ المتَّصل بضمير الرَّفعِ المنفصل ، نحو: قمتَ أنتَ، جاز في (أنتَ) البدلُ والتَّوكيدُ(١٤٧)، وأمَّا إذا اجتمع ضمير نصب متصل بضمير نصب منفصل، نحو قولك: أكرمتك إياك، ففي إعراب (إيَّاك) خلافٌ بينَ النَّحْويينَ.

الخلاف في محلِّه الإعرابي:

اختلف النَّحويون في محل ضميرِ النَّصبِ المنفصل الواقع بعدَ ضميرِ النَّصبِ المُتَّصل على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه(١٤٨) و جمهور البصريين: أنَّه إذا وقع ضميرُ النَّصبِ المنفصل بعدَ ضميرِ النَّصبِ المُتَّصل كان بدلاً لا توكيداً؛ لأنَّ المنصوبَ المتَّصلَ يُؤكَّد بضميرِ رفعٍ منفصلٍ، نحو: أكرمتك أنتَ، وأمَّا نحو: أكرمتُك إيَّاكَ؛ فعلى بدل الكُلِّ مِنَ الكلِّ وليس توكيداً(١٤٩).

وقد أشار سيبويهِ إلى ذلك بقوله : "اعلمْ أنَّ هذهِ الحروف-أي ضمائر الرَّفع-كلَّها تكونُ وصفاً للمجرورِ والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بكَ أنتَ، ورأيتُكَ أنتَ، وانطلقتَ أنتَ...فإنْ أردتَّ أن تجعلَ مضمرا بدلا من مضمر قلتَ: رأيتُك إيَّاكَ، ورأيتُه هو؛ فإن أردتَّ أن تبدل من

---

١٤٧) ينظر: التصريح ١٩٧/٢.

١٤٨) ينظر: الكتاب ٣٨٥/٢.

١٤٩) ينظر: الارتشاف لأبي حيان، ص١٩٦٠، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ -١٩٩٨م)، توضيح المقاصد ٩٨٦، ١٠٤٧، المقاصد ٣٨/٥، التصريح ١٩٧/٢، الهمع ١٥٢/٣.

المرفوع قلتَ: فعلتَ أنتَ، وفعلَ هو فـ(أنتَ) و(هو)، وأخواتهما نظائر(إيَّاه) في النَّصب"(١٥٠).

وأشارَ أبو حيانَ إلى ذلك بقوله: "وإذا أتبعت الضميرَ المتَّصلَ بمنفصلٍ مثله في الإعراب، نحو: قمتُ أنتَ وأكرمتُك أنتَ، جاز في (أنتَ) أن يكون توكيداً، وأن يكونَ بدلاً، وأمَّا (إيَّاكَ) فمذهب البصريين أنَّهُ بدلٌ مِنَ الضَّميرِ المتَّصل ، ومذهب الكوفيين أنَّه توكيدٌ لا بدلٌ"(١٥١).

وقد احتجوا بأنَّه لا ضميرَ منفصلٌ في الأصل إلا ضميرَ الرفعِ، وأصلُه للمرفوع دونَ المجرور والمنصوب، وإنَّما احتيجَ إلى المرفوع لتوكيدِهما؛ لأنَّه الأصلُ؛ فجُعِلَ للجميع.

القول الثاني: مذهب الكوفيين: إذا وقع الضمير المنفصل المنصوب بعدَ الضَّمير المتصل المنصوب في نحو: أكرمتُكَ إيَّاك ، كان توكيداً لا بدلاً(١٥٢)، واختارَ مذهبهم ابنُ مالكٍ، وأشارَ إلى ذلك بقوله: "وأمَّا رأيتُكَ إيَّاكَ فقدْ تقدَّمَ في باب التَّوكيدِ أنَّ البصريين يجعلونه بدلا، وأنَّ الكوفيين يجعلونه توكيداً، وأنَّ الكوفيين عندي أصحُّ"(١٥٣).

وعلل ابنُ مالكٍ لمذهبهِ بأنَّ نسبة المنصوبِ المنفصل مِن المنصوب المتصل في : رأيتُكَ إيَّاكَ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلتَ أنتَ، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا، فإنَّ الفرق

---

١٥٠) الكتاب ٢/٣٨٥،٣٨٦.

١٥١) الارتشاف ص١٩٦٠.

١٥٢) ينظر: الارتشاف ص١٩٦٠، المقاصد ٥/٣٨، التصريح ٢/١٩٧، الهمع ٣/١٥٢.

١٥٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط.هجر للطباعة والنشر.

بينهما تحكمٌ بلا دليل، كما أنَّ المطابقةَ ترجحُ البدليَّةَ ، نحو: قمتَ أنتَ، فلو لمْ يطابقْ كانَ توكيداً(١٥٤).

واختار هذا المذهب الرضي حيث قال: "أمَّا المنصوبُ المنفصلُ فأصلُه ألَّا يُؤكَّدَ إلَّا بالمنصوبِ المنفصلِ...وقال النُّحاةُ: إنَّ المنفصلَ في نحو: ضربتكَ أنتَ: تأكيدٌ، وفي : ضربتُكَ إيَّاكَ: بدلٌ، وهذا عجيبٌ فإنَّ المعنيين واحدٌ، وهو تكريرُ الأوَّلِ بمعناه فيجب أن يكونَ كلاهُما تأكيداً لاتِّحادِ المعنيين"(١٥٥).

فجعل (إيَّاكَ) في نحو: (أكرمتُكَ إيَّاكَ) توكيداً.

الترجيح:

يتبين ممَّا سبق أنَّ مذهبَ الكوفيين والرَّضي أولَى بالقبول وهو أنَّ الضَّميرَ في نحو: ضربتُكَ إيَّاكَ، يجوزُ كونه توكيداً؛ لأنَّ كلا مِن (أنتَ، أو إيَّاكَ) يفيد التوكيد.

---

١٥٤) ينظر: التصريح ١٩٧/٢.

(١٥٥) شرح الرضي على الكافية ٣٦٥/٢، ت/ يوسف حسن عمر، ط٢. قاز يونس، بنغازي، (١٩٩٦م).

المطلب الحادي عشر
الضَّميرُ بعدَ الاسمِ الظَّاهرِ

يُبدلُ الاسمُ الظَّاهرُ مِنَ الظَّاهِرِ، نحو قولك: جاءَ أبو حفصٍ عمرُ([١٥٦])، فإن وقعَ بعد الاسم الأول ضميرٌ فإنَّ في موضعه مِن الإعراب خلافٌ بينَ النَّحويينَ.

الخلافُ في محلِّه الإعرابي:

اختلفَ النَّحْويون في محلِّ الضَّميرِ الواقع بعدَ الاسم الظَّاهر على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين([١٥٧]): وهو أنَّ الضمير الواقع بعد الاسم الظاهر يجوزُ أن يكونَ بدلا ومحلُّه حسب ما قبلَه ، فإن كان ما قبلَه منصوبا، كانَ محلُّه النَّصبَ على البدلِ ممَّا قبلَه، نحو: رأيتُ زيداً إياهُ.

قال سيبويه: "واعلمْ أنَّ هذا المضمرَ يجوزُ أن يكونَ بدلا مِنَ المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له؛ لأنَّ الوصفَ تابعٌ للاسمِ مثل قولك: رأيتُ عبدَ اللهِ أبا زيدٍ، فأما البدلُ فمنفردٌ كأنَّك قلتَ: زيداً رأيتُ ، أو رأيتُ زيداً ثم قلتَ: إيَّاه رأيتُ، وكذلك : أنتَ وهو وأخواتهما في الرفعِ"([١٥٨]).

وإلى ذلك أشارَ السيوطي بقوله: "منعَ ابنُ مالك إبدالَ المُضمَرِ مِنَ الظَّاهرِ بدل كلٍّ...وأجازَهُ الأصحابُ، نحو: رأيتُ زيداً إيَّاه"([١٥٩]).

القول الثاني: مذهب ابن مالك: وهو أنَّ الضَّميرَ الواقعَ بعدَ الاسم الظَّاهرِ لا يكونُ بدلا بلْ توكيداً([١٦٠]).

---

[١٥٦]) ينظر: التصريح ١٩٧/٢.

[١٥٧]) ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/٣، المقاصد ٢١٤/٥، التصريح ١٩٧/٢، الهمع ١٥٢/٣، ما فات الإنصاف ٣٧٣/٣.

[١٥٨]) الكتاب ٣٨٦/٢.

[١٥٩]) الهمع ١٥٢/٣.

قالَ ابنُ مالك: "والصَّحيحُ عِندي أنَّ نحو: رأيتُ زيدا إيَّاه، لمْ يُستعملْ في كلامِ العربِ نثره ونظمه ، ولو استُعمل لكان توكيداً لا بدلاً"(١٦١).

وإلى ذلك أشار أبو حيان بقوله: "ولو أبدلتَ مضمراً من ظاهر في بدل كل من كل قلتَ: رأيتُ زيداً إياهُ، هكذا مثَّل أصحابنا، وقال ابنُ مالك لمْ يستعملْ هذا في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استُعمِلَ لكانَ توكيدا"(١٦٢).

واحتج ابن مالك بما يأتي:

أولا: عدم سماع ذلك من العرب نثرا ولا نظما، ولو سُمِعَ كانَ توكيدا لا بدلا.

ثانيا: أنَّ الظَّاهرَ أوضحُ مِنَ المضمرِ، فلا فائدةَ مِن ذكرِ المضمرِ بعدَ الظَّاهرِ(١٦٣).

الترجيح:

يتبين ممَّا سبقَ أنَّ رأيَ ابنِ مالك هو الرَّاجحُ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أوضحُ مِنَ المضمرِ، فإن جاءَ المضمرُ بعدَ الظَّاهرِ فالأَوْلَى كونُه توكيداً لا بدلاً.

---

(١٦٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٢/٣، الارتشاف ص١٩٦٣، المقاصد الشافية ٢١٤/٥، التصريح ١٩٧/٢، الهمع ١٥٢/٣، ما فات الإنصاف ٣٧٣/٣.

(١٦١) شرح التسهيل ٣٣٢/٣.

(١٦٢) الارتشاف ص١٩٦٣.

(١٦٣) ينظر: التصريح ١٩٧/٢، ما فات الإنصاف ٣٧٣/٣.

المطلب الثاني عشر
الكاف في (إيّاكَ وأخواتها)

تدخلُ الكافُ على اسم الإشارة لمجرد الخطاب، فلا يكونُ لهَا محلٌ مِنَ الإعرابِ(١٦٤)، كالكافُ في قوله-عزوجل-"ذَلِكَ خَيرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ"(١٦٥)، إلا أنَّ النَّحويينَ قد اختلفوا في محلِّها الإعرابي حينَ لَحِقتْ (إيَّاكَ) وأخواتها.

الخلافُ في محلِّها الإعرابي:

اختلف النحاةُ في محلِّ الكاف حينَ تلحق(إيَّا) وأخواتها على أربعة أقوال:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين: أنَّ ما بعدَ (إيَّا) حروف لواحق، لا محل لها من الإعراب كالكاف في: ذاك(١٦٦).

قال سيبويه: "وينبغي لمَنْ زعمَ أنَّهنَّ أسماءٌ أنْ يزعم أنَّ كاف (ذاك) اسمٌ ، فإذا قال ذلك لمْ يكنْ له بدٌ مِن أن يزعمَ أنَّها مجرورةٌ أو منصوبةٌ فإن كانتْ منصوبةً انبغى له أن يقولَ: ذاكَ نفسَكَ زيدٌ، إذا أرادَ الكافَ، وينبغي لهُ أن يقولَ إن كانت مجرورةً: ذاكَ نفسِكَ زيدٌ"(١٦٧).

وقد أشار الأنباري إلى ذلك بقوله: "ذهبَ البصريون إلى أنَّ (إيَّا) هي الضَّميرُ، والكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ"(١٦٨).

ووافقهم الأنباري(١٦٩)، وأبو حيان(١٧٠)، والسيوطي(١٧١).

---

١٦٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦٨، ت/ إبراهيم الإبياري، ط. دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري(القاهرة)، دار الكتاب اللبناني (بيروت).

١٦٥) سورة المجادلة: من الآية: ١٢.

١٦٦) ينظر: إعراب القرآن للزجاج ١/١٦٨-١٦٩، البسيط١/٣٠٦، التذييل ٢/٢٠٥، الهمع١/٢٠٥.

١٦٧) الكتاب ١/٢٤٥.

١٦٨) الإنصاف ص٥٥٥.

قال الأنباري: "فكما أنَّ التاءَ ليستْ مِن المضمرِ الَّذي هو(أن) في (أنتَ)، وإنَّما هي لمجرد الخطاب، ولا موضعَ لها مِن الإعرابِ، فكذلك الكاف ليستْ مِنَ المضمرِ الَّذي هو(إيَّا) في(إيَّاك) وإنَّما هي لمجردِ الخطابِ"([١٧٢]).

واستدلُّوا بما يأتي:

أولا: أنَّه لو كانَ ما بعدَ (إيَّا) هو المضمر المجرور محلا بالإضافة، لمْ يمنع مِن وقوعه بعدَ العامل مانعٌ، فجازَ قولُك: (ضربتُ إيَّاكَ)، ولأنَّهم لا يقولونَ ذلك دليل أنَّ (إيَّا) هي المضمر، وأنَّ الكاف حرفٌ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ.

ثانيا: أنَّه لمْ يثبتْ قطّ اسمٌ ما لزِمَ إعرابا ما في غير المصادر والظُّروفِ ولا باب (ايمُنِ اللهِ)([١٧٣]).

ثالثا: أنَّها لو كانتْ معربةً لكان إعرابُها أوْلَى بالإضافة، ولا سبيلَ إلى الإضافةِ هُنا؛ لأنَّ الأسماءَ المضمرةَ أعلَى مراتبِ التَّعريفِ، فلا يجوزُ إضافتُها إلى غيرِها([١٧٤]).

رابعا: أنَّ الكافَ لو كانتْ اسماً لكانت تاء (أنت) اسما، وإنَّما التاء فيها بمنزلة الكاف([١٧٥]).

القول الثاني: مذهب الخليل والمازني والزجاج([١٧٦]): أنَّ ما بعدَ (إيَّا) اسمٌ مبنيٌّ في محلِّ جرٍّ مضافٍ إليهِ([١٧٧]).

---

[١٦٩]) ينظر: الإنصاف ص٥٦١.

[١٧٠]) التذييل ٢٠٦/٢.

[١٧١]) ينظر: الهمع٢٠٥/١.

[١٧٢]) إنصاف ص٥٦١.

[١٧٣]) ينظر: التذييل٢١٣/٢.

[١٧٤]) ينظر: الإنصاف ص٥٥٧.

[١٧٥]) ينظر: الكتاب ٢٤٥/١.

قالَ سيبويهِ: "وقالَ الخليلُ: لو أنَّ رجلاً قالَ: إيَّاكَ نفسِك لمْ أعنِّفه؛ لأنَّ هذِه الكافَ مجرورةٌ، وحدَّثنِي مَن لا أَتَّهمُ عنِ الخليلِ أنَّه سَمِعَ أعرابيًّا يقولُ: إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ، فإيَّاه وإيَّا الشَّواب"(١٧٨).

واستدلوا على قولهم بما يأتي:

أولا: أنَّ (إيَّا) تضافُ إلى الاسمِ الظَّاهرِ، وأنَّ ما بعدَها يخلُفُه الظَّاهرُ في الإضافةِ، وقدْ رَوَى الخليلُ: "إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاه وإيَّا الشواب"(١٧٩).

ثانيا: أنَّه لو كان ما بعدَ (إيَّا) حروفا، وكانت الكاف في: (إيَّاك) حرفا؛ لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا وهنا)، ولحاقها معَ (إيَّا) أوْلَى؛ لأنَّها كانت ترفعُ توهمَ الإضافةِ، فإنَّ ذهابَ الوَهْمِ إليها معَ (إيَّا) أمكنُ منه معَ (ذا)؛ لأنَّ(إيَّا) قدْ يليها غيرُ الكافِ، ولِذا لمْ يُختلَف في حرفيَةِ كاف(ذاك) بخلاف كاف (إيَّاك).

ثالثا: أنَّ ما بعدَ (إيَّا) لو كان حرفا ؛ لجازَ تجريدها مِنَ الميم في الجمع، كما جازَ في قوله-عزوجل-"ذَلِكَ خَيرٌ لَكُم وأَطْهَرُ".

رابعا: أنَّ ما بعدها لو كان حرفا، لم يُحتَج إلى الياء في (إيَّايَ) كما لم يحتَج إلى التاء المضمومة في (أنا)، فكنت تقول: قام أنا بدل: قمتُ.

خامسا: أنَّ غيرَ الكافِ مِن لواحق (إيَّا) مجمَع على اسميتها معَ غير (إيَّا)، مختلَفٌ في اسميتها معها، فلا يُترَك ما أُجمِع عليه لما اختُلِفَ فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها؛ لِيجريَ الكلُّ على سننٍ واحدٍ(١٨٠).

---

١٧٦) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٣١٣-٣١٤، ت. د/ حسن هنداوي، المقاصد للشاطبي١/٢٩١.

١٧٧) ينظر: الهمع١/٢٠٥، ٢٠٦

١٧٨) الكتاب ١/٢٧٩.

١٧٩) الكتاب ١/٢٧٩، الإنصاف ص٥٥٧، الهمع ١/٢٠٦.

سادسا: أنَّ الأصلَ عدمُ اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسميَّةِ اللَّواحق سلامة من ذلك، فوجبَ المصيرُ إليهِ([١٨١]).

ورُدَّ هذا القول بما يأتي:

أولا: أنَّ قولهم : (إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب) معناها: حقيقة الشواب، فتختلف عن (إيَّا) التي في: إيَّاك.

ثانيا: أنَّ العرب لم تعهد إضافة الضمائر؛ فلا يصح أن تكون (إيَّا) مضافا، وحرف الكاف مضافا إليه([١٨٢]).

وقد أشارَ إلى ذلك أبو حيان بقوله: "ولمْ يذهبْ أحدٌ مِنَ النَّحويينَ إلى أنَّ (إيَّا) مِن قولهم: (إيَّاك) وأمثاله معربة، فبطل ما ادَّعاه مِن أنَّ(إيَّا) مضمرٌ أُضِيفَ إلى مضمرٍ"([١٨٣]).

القول الثالث: مذهب الكوفيون([١٨٤]) عدا الفراء([١٨٥]): أنَّ (إيَّاك) كلَّها اسمٌ مبنيٌّ في محلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ.

وإلى هذا المذهبِ أشارَ أبو حيَّانَ بقولهِ: "ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّهُ بجملته هو الضَّميرُ، أعني (إيَّا) ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيينَ"([١٨٦]).

---

[١٨٠]) ينظر: المقاصد الشافية (١/٢٩٠).

[١٨١]) ينظر: التذييل ٢/٢٠٧-٢٠٨.

[١٨٢]) ينظر: الهمع ١/٢٠٦.

[١٨٣]) التذييل ٢/٢١٢. الهمع ١/٢٠٦.

[١٨٤]) ينظر: التذييل ٢/٢٠٥،

[١٨٥]) ينظر: التذييل ٢/٢٠٦.

[١٨٦]) التذييل ٢/٢٠٥.

واستدلُّوا بأنَّ (الكاف والهاء والياء) هي نفسها التي تكون في حالِ اتِّصالٍ، ولكن لما فصلت جيء بـ(إيَّا) ؛ لتعتمدَ الكافَ والهاء والياء عليها([١٨٧]).

ورُدَّ عليهم بما يأتي:

أولا: بأنَّ الزائدَ لا يكونُ جلَّ الاسمِ إنَّما يكونُ أقلَّ([١٨٨]).

ثانيا: إذا لمْ تكنْ الكافُ في (إيَّاكَ) مِنَ المضمرِ، كما لمْ تكنِ التَّاءُ في (أنتَ) مضمراً، واستحالَ أن يُقالَ: إنَّ (أنتَ) بكماله هو المضمر، فاستحالَ أن يُقالَ: إنَّ (إيَّاكَ) بكمالِه هو المضمرُ([١٨٩]).

القول الرابع: مذهب الفراء: أنَّ (اللواحق) التي تلحق (إيَّا) هي الضمائر، وبذلك فيكون حرفُ الكافِ مِن (إيَّاك) موضعُه النَّصب على المفعوليَّة، و(إيَّا) ما جاءت إلَّا دعامة له([١٩٠]).

وإلى ذلكَ أشارَ أبو حيان بقوله: "ومِنهم –أي الكوفيين–مَن ذهب إلى أنَّ اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) دعامة زيادة، تعتمد عليها اللواحق؛ لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء"([١٩١]).

وردَّ ابن جني رأي الفراء بأنَّ (إيَّا) ضمير قائم بنفسه ليس معمودا به غيره كما أنَّ التاء في (أنتَ) وإن كانت بلفظ تاء (قمتَ)، فليست اسما مثلها،

---

[١٨٧]) ينظر: الإنصاف ص٥٥٦.

[١٨٨]) التذييل ٢/٢١٢.

[١٨٩]) ينظر: الإنصاف ص٥٦١.

[١٩٠]) ينظر: التذييل ٢/٢٠٦.

[١٩١]) ينظر: التذييل ٢/٢٠٦.

بل الاسم قبلها هو (أن)، والتاء جاءت لمجرد الخطاب، وليستْ (أن) عمـــادا للتاء([١٩٢]).

الترجيح:

يتبين ممَّا سبقَ أنَّ قولَ سيبويهِ والبصريينَ هو الراجحُ، وأنَّ لواحـــقَ (إيَّا) حروفٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّ العربَ لمْ تعهدْ إضافة الضَّـــمائر؛ فلا يصح أن تكون (إيَّا) مضافا، وحرف الكاف مضافا إليه، وليس (إيَّاك) كلُّه ضميراً؛ لأنَّ ما جاء بعد (إيَّا) إنَّما جِيءَ بهِ لبيانِ أحوالِ الضَّميرِ.

---

[١٩٢]) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٦/١.

الخاتمة:

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد وقف البحث على نتائج أهمها:

-أنَّ السبب الرئيس لبناء الضَّمير هو الشبه الوضعي للحروف.

-أنَّ حذفَ التنوين قد يكون استخفافا؛ لأنَّ العرب تأبى الثقل، فلا يلزم كونه للإضافة فقط.

-أنَّ الضمير يأخذ حكم الاسم الظاهر الواقع موقعه غالبا.

-الدليل على أنَّ ياء المخاطبة ضميرٌ، وليست حرفَ تأنيث أنَّها لو حرف تأنيث كالتاء في: قامتْ؛ لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فتقوك: فعليا، كما تقول: فعلَتا، ولا تقول العرب ذلك.

- الضَّمائرُ المنفصلة تشبه في استقلالها الأسماء الظاهرة.

- إذا تعيَّنَ أنَّ الضَّمير للفصل؛ صار لا محلَّ له من الإعراب، وإذا لم يتعين كونه فصلا صار له محلٌّ من الإعراب، ويكون محلُّه حسب موقعِه في الجملة.

-أثبت أنَّ الضمير بعد نون الوقاية يُعرب في محل نصب مفعولٍ إلا مع (قدْ وقط) فإنَّه يكون على الأصحِّ في محل جرٍّ بالإضافة، ويجوز كونُه في محلِّ نصبٍ.

فهرس المصادر والمراجع

-الأصول في النحو لابن السراج، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ -١٩٩٨م).

-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.

-البسيط لابن أبي الربيع الإشبيلي، ت. د/ عياد بن عبيد الثبيتى، بيروت لبنان، ط. أولى(١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

-تاج العروس للزبيدي ، ت/ عبد الستار أحمد فراج، ط١٩٦٥، الكويت،

-التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ط/ بيت الأفكار الدولية.

-التذييل والتكميل لأبي حيان، ت.أ.د/ حسن هنداوى، ط. دار القلم، دمشق.

-الجامع الصحيح البخاري، شرح محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط١٤٠٠هـ.

-الجنى الدانى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، ت. د/ فخرالدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

-خلاف النحاة في الضمير المنفصل جمعا ودراسة، د/ محمد إبراهيم محمد بخيف، ٢٠١٩م.

-ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، ط. المطبعة الوطنية-بيروت(١٣٥٢هـ-١٩٣٤م)،

-ديوان رؤبة بن العجاج التميمى البصري في ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم البروسي، ط. دار ابن قتيبة للطباعة والنشر.

-رصف المباني في شرح حروف المباني للمالقي ص٢٩٦، ت. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

-المحتسب لابن جنى، ت/علي النجدى، د/عبدالحليم النجار، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (١٤١٥-١٩٩٤م).

-سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/ حسن هنداوي.

-شرح الأشمونى لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت.د/ عبدالحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

-شرح التسهيل لابن مالك، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط.هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

-التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠)

-شرح الكافية لابن مالك، ت.د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، ط. جامعة أم القرى. دار المأمون للتراث، الأولى (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

-شرح الكافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م).

-شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

-ضرائر الشعر لابن عصفور، ت. السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر.

-ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف، رسالة ماجستير، إعداد/ سالم محمد علي خليفة، إشراف د/ علي الريح جلال الدين ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
-الكتاب لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت/ غازي مختار طليمات، ط. دار الفكر المعاصر بدمشق، ط. الأولى (١٤١٦ه-١٩٩٥م).
-لسان العرب لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ).
-معانى القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ت.د/ هدى محمود قراعة، ط. مطبعة المدنى المؤسسة السعودية بمصر (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت.د/ عبدالجليل عبده شلبي، ط. أولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
-معجم البلدان لياقوت الحموي ، ط/ دار صادر- بيروت.
-المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد/ د. إميل بديع يعقوب، ط.أولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
-مغنى اللبيب لابن هشام، ت. د/عبداللطيف الخطيب، الكويت، ط.أولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
-المقاصد الشافية للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وحقق الجزء الثاني.أ.د/ محمد إبراهيم البنا، وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البنا، والدكتور/ عبدالمجيد قطامش، وحقق الجزءين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.

-المقتضب للمبرد، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

-المقرب لابن عصفور أبي الحسن على بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط. أولى (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

-همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

ملخص البحث

الحمدُ لله وحدَهُ والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه ، أمَّا بعدُ:

فهذا بحثٌ يكشفُ عن خلافِ النَّحويينَ في الموضع الإعرابي للضمائر المتَّصلة والمنفصلة ، وقد اتبعتُ في ذلك المنهجَ الوصفيَّ والتاريخي والتَّحليلي في مناقشةِ المسألةِ وتحليلِها بذكر رأيِ النُّحاةِ فيها، وذكرِ أدلَّتِهم التي احتجوا بها، كما اتبعتُ المنهجَ الاستقرائي في تتبعِ آراءِ النَّحويينَ وأقوالِهم من كتبهم الأصلية، والكتب التي نقلت عنهم، وجاء البحثُ بعنوان: "الضَّمائر المختلف في محلها الإعرابي عند النحويين جمعا ودراسة"، و كان الهدفُ من البحثِ: عرضَ آراءِ النُّحاةِ حولَ الضَّمائر المتصلة والمنفصلة، وجمع كل ما يتعلق بمحل الضمير في بحث واحد بالرجوع إلى كتبِ التُّراثِ، والكشف عن التوجيه النَّحوي للنُّحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه إعراب متعددة حول الضمائر.

وقد قمتُ بعملِ تمهيد للبحث، ذكرتُ فيه التعريفَ بالضَّمير وأهمَّ أحكامِه، ثم قسَّمتُ البحثَ عدة مطالب، ثُمَّ ذيلتُ البحثَ بالخاتمة الَّتي ضمَّتْ نتائجَ البحثِ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ فهرسا للموضوعات وآخر للمصادر والمراجع.

والحمدلله رب العالمين،،،

Research Summary

Praise is to Allah, Alone, and Peace and Blessings of Allah be upon Prophet Muhammad after whom there is no other prophet.

This research reveals the disagreement of the grammarians in the parsing subject of Relative and separate pronouns, and I have followed the descriptive, historical and analytical method in discussing the issue and analyzing it by mentioning the opinion of the grammarians in it and mentioning their evidence that they used as evidence. And the books that were quoted from them, and the research came under the title:

(Different pronouns in their place in parsing at the grammarians , collection and study)

The aim of the research was to present the opinions of the grammarians about the Relative and separate pronouns and to collect everything related to the place of the pronoun in one research to the heritage books and to reveal the grammatical guidance of the grammarians in what they went to in terms of multiple expressions about the pronouns. An introduction to the research, in which the definition of the pronoun and the most important provisions was mentioned, then the research was divided into several demands, then the research was appended to the conclusion that included the results of the research and then mentioned an index of topics and another of sources and references.

Praise be to Allah the Lord of the worlds